



PROVISIONAL

A/37/PV.11
4 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر عرضي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس، ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٠٠

(هايتي)	السيد سينيلاس	<u>الرئيس :</u>
	(نائب الرئيس)	
(هنغاريا)	السيد هولاي	<u>ثم :</u>
	(الرئيس)	
(قبرص)	السيد رولانديس	<u>ثم :</u>
	(نائب الرئيس)	

— خطاب صاحب السمو الملكي الأمير سامد بك نور دوم سيهانوك رئيس كمبودتشيا الديمقراطية

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

82-63061/A

١ (أ)

ألقي كلمات كل من :

السيد شامير (اسرائيل)

السيد فشنفسكي (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

السيد هارالامبولوس (اليونان)

السيد شولتز (الولايات المتحدة الأمريكية)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٢٥

خطاب صاحب السمو الملكي الامير سامديك نوردوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سوف تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب لرئيس كمبوتشيا الديمقراطية .

اصطحب صاحب السمو الملكي الامير سامديك نوردوم سيهانوك الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني باسم الجمعية العامة

أن ارحب في الامم المتحدة بصاحب السمو الملكي الامير سامديك نوردوم سيهانوك رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، وأن أدعوه ليتحدث الى الجمعية .

الرئيس سيهانوك (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة السادسة

خلال ربع قرن التي اتشرف فيها بالتحدث من هذا المنبر للدفاع أمام ممثلي الدول الأعضاء عن مصالح بلادى وشعبها .

واليوم ، كما حدث في المرة الاخيرة عندما تكلمت في مجلس الامن للامم المتحدة في

عام ١٩٧٩ على اثر احتلال كمبوتشيا من جانب القوات المسلحة لجمهورية فييت نام الاشتراكية فانني أود أن اتحدث الى هذه الجمعية من أجل وجود بلادى ذاته كدولة حرة ذات سيادة .

وأود في البداية ان أعبر عن أصدق مشاعر الاحترام لرئيس هذه الجمعية . واسمحوا

لي ان أحبي باحترام كامل السيد عصمت كتاني وان أهنته قلبيا على القيادة الحكيمة للدورة

السابقة للجمعية العامة وعلى مقدرة الكبيرة وحيدته ونزاهته . واتقدم بتمنياتى الطيبة للسيد

خافير بيريز دى كوبيار الامين العام للامم المتحدة الذى نعبر جميعا عن اعجابنا لتفانيه

العميق ومشاعره السامية ازاء قضيتي العدل والسلام .

واسمحوا لي كذلك بأن أحبي الوفود الحاضرة ويشرفني ان يكون بينها أصدقاؤ مخلصين

يمكن الاعتماد عليهم ، وذلك باسم بلادى وحكومة التحالف وباسم جميع المواطنين الذين يناضلون

في ظروف شاقة للغاية ، ولكنهم يفعلون ذلك باصرار من أجل تحرير بلادهم .

وعلى العكس من بعض المزام الزائفة ، فإن حكومتنا ليست حكومة في المنفى . اذ يعيش جميع أعضائها ويحاربون داخل الأراضي الوطنية جنبا الى جنب مع مناضلينا الابطال . ورغم جهود القوات المسلحة الفيتنامية لفرض سيطرتها ورقابتها على أراضي كمبوتشيا ، قمنا بتحرير مناطق كبيرة ليست فقط بالقرب من حدود تايلند ولكن أيضا في مناطق عديدة في الجنوب الغربي والشمال الشرقي من بلادي .

وقد قمت في تموز/يوليه الماضي بزيارة أبناء وطني في ثلاثة مناطق محررة وسافرت بالسيارة وعلى الاقدام وظهور الأفيال . وقد حظيت بالترحيب في كل مكان من جانب القوات العسكرية النظامية المسلحة تسليحا جيدا ، ومن جانب عشرات الآلاف من المدنيين وشعرت بارتياح لأنه كان بينهم عدد كبير من الأطفال الصغار .

وتعرب بلادي وحكومتها الائتلافية عن امتنانها العميق الى الامم المتحدة لانها منذ ١٩٧٩ قد رفضت مطامع النظام الذي فرضته قوة خارجية في عاصمتنا والتي تسعى الى الحصول على مقعد كمبوتشيا بينكم . ويعلم الجميع هنا بما فيهم أولئك الذين يؤيدون ترشيحه لهذا المقعد ان هذا النظام ليس له وجود حقيقي وانما هو يقع تحت سيطرة سلطات الاحتلال الفيتنامية وانه يعتمد تماما على حماية دولتين اجنبيتين .

ويعني الاعتراف بالنظام العميل لبنوم بنه : أولا ، قبول السيطرة الاجنبية الدائمة على بلادي التي هي عضو كامل العضوية في الامم المتحدة منذ عام ١٩٥٥ وجعلها مجرد مستعمرة لقوى تنتهك ميثاق الامم المتحدة بصلافة وتتجاهل قراراتها الرامية الى الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الاجنبية ؛ ثانيا ، التأكيد المؤلم لبلدان كثيرة أخرى - ليست كلها بالضرورة من بلدان العالم الثالث - من تلك التي تحتلها قوات أجنبية أيضا بأنه محكوم عليها الى الابد بسيطرة مناهضة لروح العصر ؛ ثالثا ، زيادة حالة التوتر ومخاطر النزاع في منطقتنا .

وتحتل كمبوتشيا جغرافيا موقعا استراتيجيا هاما للغاية . ولقد حاولت في الماضي ان تجعل منها دولة عازلة بين نوعين من الدول ذات الایدیولوجیات المتعارضة . ونحن نعرف ان نيران الحرب قد امتدت من فييت نام الى كمبوتشيا وهي تهدد الآن بالانتشار في الغرب .

ان بلادی المستقلة وغير المنحازة والمحايدة لا تقبل اقامة قواعد أجنبية على أراضيها ، ويمكنها ان تكون عنصرا رئيسيا في السلم ليس فقط في شبه الجزيرة ولكن في جنوبي شرق آسيا — برمه ، وحتى في شرقي آسيا .

وعلى النقيض من ذلك ، ان كمبوتشيا ، اذ تصبح مستعمرة وقاعدة عسكرية لدولتين توسعيتين تمارسان الهيمنة ، فانها تشكل تهديدا - كما ستبين ذلك السنوات القادمة - للاستقرار والسلم والامن والتقدم لدول وشعوب المنطقة بأسرها ، ويمكن ان تؤدي الى نشوب نزاع مسلح بما ينطوي عليه من نتائج لا يمكن حسابها بين الدول الكبرى التي تكون مصالحها موضع نزاع في آسيا .

وكما يعلم أعضاء الجمعية ، فاني غالبا ما أكون موضع هجمات شفهية ، يمتزج فيها التهمك بالاهانة والسباب من جانب قادة هانوي وحلفاءهم . ولن أورد على هذه الهجمات ، ولكن سأكتفي بأن أذكر انه في آسيا ، لم يكن هناك بالتأكيد قبل عام ١٩٧٠ قائد غير شيوعي أكثر اخلاصا في صداقته لفيت نام مما كنت أنا الذي قدمت تلقائيا وتطوعيا القدر الكبير من المساعدة الهامة جدا لمواطني فيت نام الشمالية والجنوبية في نضالهم من أجل استقلال بلادهم . وبعد ان قام جيش جمهورية فيت نام الاشتراكية بغزو بلادى ذكرت قادة هانوي بتأكيدات " الامتنان الدائم " والوعود الخاصة " بالاحترام الثابت لاستقلال بلدى وحياده وسلامة أراضيـه " تلك التأكيدات التي أدلى بها قادة هانوي مرات عديدة شفويا وكتابيا ، لتذكيرهم بهـذه الالتزامات .

وفيما بين نهاية عام ١٩٧٩ وبداية عام ١٩٨٠ كتبت ثلاث رسائل طويلة الى " صديقي " و " رفيقي السابق في السلاح " ، فام فان دونغ ، رئيس الحكومة الفيتنامية ، اقترح عليه فيها اجراء مفاوضات ثنائية بين حكومته وبيني ، اما في هانوي أو في أية مدينة أخرى يختارها ، من أجل ان نحل سلميا الخلافات بين دولتيـنا . ولقد أعلنت في رسائلي ، انه في حالة موافقة جمهورية فيت نام الاشتراكية على أن تعيد الى كمبوتشيا استقلالها وحقها في تقرير المصير ، فان حكومتنا - التي نشأت عن توافق الآراء الشعبي عقب انتخابات حرة اجريت تحت رقابة دولية - سوف تقيم ، على أساس المساواة ، علاقات التعاون والصداقة مع فيت نام المجاورة والشقيقة .

ولقد انتظرت دون جدوى على مر ثلاث سنوات اشارة لحسن النية من جانب هانوي ،

متقبلا حتى الاتهامات التي وجهها اليّ بعض بني وطني بانني أتساهل مع فييت نام . وردا على جهودى الدؤوبة في البحث عن حل سلمي واعادة بناء الثقة المتبادلة عن طريق التحييد الكامل والرقابة الدولية والضمانات لبلادى ، جاءت اجابة قادة هانوى بأنهم لن يتفاوضوا مع رجـل " لم يعد يمثل أى شيء " ، وقد " انتهى سياسيا " وان الوضع في كمبوتشيا " لا يمكن الغاءه " . لكنني اليوم ، وكما كنت بالامس ، لا أشعر بأية كراهية نحو فييت نام . ولم أكف ابدا عن الاعتراف بأن الموقع الجغرافي لبلدينا يجعلهما جارين الى الأبد ، ولهذا السبب ، يتعين عليهما ان يتفهم كل منهما الآخر . الا ان هذا التفاهم لا يمكن ان يوجد الا بين ندين وليس بين تابع وسيد .

ان حكومة هانوى الحالية لا تقبل هذا التحليل . فلقد اختارت ان تنسى — وبسرعة كبيرة — المساعدة المتكررة التي قدمها شعبنا وقدمتها انا شخصا خلال فترة عصيبة لشعب فييت نام في نضاله من أجل الاستقلال واعادة التوحيد . كما انها قد نسيت بسرعة فائقة — وهذا امر اكثر خطورة — ان التأييد الذى حظيت به في هذا النضال من قسم كبير من المجتمع الدولي نجم عن حقيقة انها بدت ضحية بريئة للاستعمار والامبريالية .

واليوم ، فييت نام هذه ذاتها ، بعد ان حصلت على وحدة أراضيها واستقلالها — تنغمس بدورها في حكم امبريالي استعماري . وتتمادى في صلفها لدرجة انها تقوم بتهديدات خطيرة ضد بعض البلدان المجاورة ، التي يقلقها وبحق توسعها .

لقد لاحظنا جميعا ان وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية في جولته الاخيرة في جنوب شرقي آسيا ، قد سمح لنفسه بأن يصدر — بالنسبة لبعض البلدان التي زارها — التهديدات التي تكاد الا تكون مبطنة ، لان هذه البلدان تطلب فقط من فييت نام سحب قواتها من كمبوتشيا وان تسمح لشعب كمبوتشيا بأن يستعيد حقه في تقرير المصير .

ولقد اتهم الوزير الفيتنامي بعض حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، لكن ، كما يعلم الجميع ، ان فييت نام هي التي تدخلت دونما خجل في شؤوننا الداخلية ، محتلة بلادنا بعدد كبير من القوات ، مخصصة لنفسها أجزاء

كبيرة من مواردنا القومية ، في حين لم تقم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا سوى بمطالبة الدولة القائمة باحتلالنا بأن تسمح لكمبوتشيا بأن تصبح سيدة مصيرها مرة أخرى .

ان الرئيس هوشي منه ، الذي كنت انا رئيس الدولة الوحيد الذي حضرت جنازته ، كان يحب أن يقول " ليس هناك شيء أثمن من الاستقلال والحرية " وهذا القول المأثور يمكن ان يطبق وفقا لمن خلفوه ، الا على بلدهم الذي يتيح لنفسه حق انتزاع استقلال وحرية أقرب جيرانه أى بلادنا كمبوتشيا ، ولا وس التعسة بينما ننتظر أن تهاجم امما أخرى قد تكون أكثر ضعفا من الناحية العسكرية .

وفيما يتعلق بكمبوتشيا ، فمن الواضح ان جمهورية فييت نام الاشتراكية تسعى الى ان تجعلها تحت سيطرتها تماما بواسطة حكومة عميلة لا يمكن ان ترفض لها طلبا .

وفي مواجهة هذه الحقائق وفي هذا الاطار المأساوى وجدت نفسي مضطرا في هذه الفترة الحاسمة لان ادخل في تحالف ثلاثي وان أنضم ، رغم انني رجل السلام ، الى الكفاح المسلح بغية ان يصبح بلدنا مرة أخرى سيدا لمصيره .

لقد كانت الامم المتحدة كريمة بحيث انها أصدرت في اعوام ١٩٧٩ ، و ١٩٨٠ ، و ١٩٨١ ، قرارات واضحة ومحددة تبين الطريق الذي يجب اتباعه لحل مشكلة كمبوتشيا بعدل ، تلك المشكلة التي لم تكن لتوجد لولا نهم فييت نام للسيطرة السياسية والاقليمية .

وفي ١٩٨١ عقد في نيويورك تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر دولي تتفق قراراته وبيانه مع الانصاف والعدالة وميثاق الأمم المتحدة فضلا عن المصالح العليا لكمبوتشيا وفييت نام ومصالح شعوب المنطقة بأسرها .

والحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية وأبناء وطني لا يمكن أن يقبلوا أن يجتمع مؤتمر آخر ترتب له جمهورية فييت نام الاشتراكية التي تحظى بدعم الاتحاد السوفياتي وحلفاء هذه الدولة العظمى . والأثر الأول لهذا المؤتمر الآخر - الذي سيحضره ، طبعاً ، نظاما بنوم بن وفييت نام العميلان ، سوف يكون صرف النظر عن " الحالة في كمبوتشيا " عن طريقسق الاعلان بأن هذه الحالة قد حلت بصفة نهائية وبذلك يتم الاعتراف على أساس الأمر الواقع بنظام هونغ سامرين الذي أقامته هانوى . وليس هناك من شك في أن تقع كمبوتشيا الديمقراطية والدول المحبة للسلام والملتزمة بالحرية والعدالة في مثل هذا الفخ .

وإذا كانت جمهورية فييت نام الاشتراكية ، عضو الأمم المتحدة ، في نيتها حقيقة أن تسهم في عودة السلم والاستقرار في المنطقة فليس أمامها من حل الا احترام قرارات الأمم المتحدة وأن تشترك في أعمال المؤتمر الدولي المستقبلية حول كمبوتشيا .

ولا يكفي على الاطلاق أن نعلن ، كما أعلنت فييت نام مؤخراً عن " انسحاب جزئي " لقوات الاحتلال في كمبوتشيا لتخفيف حدة التوتر في منطقتنا : ان هذا الانسحاب لم يتحقق . وفي الواقع ان العديد من القوات الجديدة قد تم ارسالها من فييت نام الى كمبوتشيا لتعزيز قوات الاحتلال الفيتنامية .

وأكرر هنا أن الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الفيتنامية ، الذي ستليه انتخابات حرة تجرى تحت اشراف الأمم المتحدة بحيث يسمح لشعبنا بالكامل بأن يختار نوابه وممثليه ووزراءه ورئيس دولته ونظامه السياسي ، سيشكل الحل النزيه لمشكلة كمبوتشيا . وطالما استمرت فييت نام في رفض سحب قواتها من كمبوتشيا فسوف تعارض حكومة بلادى بكل قواها سياسة الأمر الواقع . ونحن نعرف تماما انه منذ ثلاث سنوات يجرى انتهاك حرية بلادى ويتم قمع أية معارضة سياسية وان المعارضين يرسلون الى السجن أو يختفون دون أن يتركوا أى أثر وراءهم .

تستعمل بصورة متكررة الأسلحة الكيميائية وبصفة خاصة الغازات السامة ضد رجال المقاومة وسكان القرى التي لا تسيطر عليها فييت نام .

تقوم القوات المحتلة بسلب الموارد الطبيعية والاقتصادية لكمبوتشيا ، وترسل عسكدا متزايدا من المهاجرين الفيتناميين الى استعمار أراضي الخصب والمياه المليئة السمك التي طرد منها ملاكها الشرعيون .

وتحاول الدعاية الفيتنامية - بقدر من النجاح - أن تجعل المراقبين الغربيين الذين يدخلون كمبوتشيا يعتقدون أن هذه الدولة المحتلة الا أنها ليست خاضعة ، تتمتع بحرية ورخاء لم تشهدهما منذ فترة طويلة . وهذه كلها مجرد مزاعم خادعة ندد بها صحفيون آخرون جاءوا الى المنطقة ، وقاموا ، رغم العقوبات التي وضعت على طريقهم ، بدراسات متعمقة الحالة الحقيقية .

كنت أقول للممثلين ان البديل المتاح أمانا هو حمل السلاح لحماية سيادتنا الوطنية وانني أعلم أن الناس هنا وهناك يهزأون بكفاحنا ، واننا ضعفاء بحيث اننا لا نستطيع أن نتحدى القوات الفيتنامية القوية . وسواء كنا ضعفاء أم لا فان واجبنا المقدس هو أن نكافح المحتل بكل قوانا .

ولن أتنبأ بأننا سننتصر على المدى القصير أو المتوسط ولكن يمكنني أن اؤكد للممثلين اننا سنناضل حتى النهاية بلا كراهية ولكن باصرار ثابت . وان الغرباء الذين يفرضون سيطرتهم على بلادى ويستغلونها لصالحهم سوف يدركون عاجلا أم آجلا انهم لن يتمتعوا على الاطلاق بالسلم ، وان اراضي كمبوتشيا سوف تصبح شعلة من النيران تحت أقدامهم .

اننا لا نحارب شعب فييت نام اننا نحارب من أجل السلم وقرار الاستقلال وتحقيق حرية بلادنا التي أصبحت خاضعة في الوقت الحالي . ولا نريد سلاما على " الطريقة الفيتنامية " أو على " الطريقة السوفياتية " ولكننا نريد سلاما للرجال الأحرار فقط .

ولا نطلب شيئا من الآخرين . . اننا نطلب فقط استعادة سيادتنا الوطنية وسلامة أراضيها . وعند تحقيق ذلك ، نلزم أنفسنا بأن نتعايش تعايشا سلميا كاملا مع كل جيراننا ،

ابتداءً بفيت نام ، ومع كل البلدان الأخرى التي تحترمنا أيا كان نظامها السياسي والاجتماعي . هل هذا مطلب غير معقول ؟

اننا نعلن أمام هذه الجمعية الموقرة ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة انه عندما يسحب الفيتناميون قواتهم بالكامل من كمبوتشيا فسوف يصبح كل شيء ممكنا في الصداقة بين بلدينا .

ونحن على استعداد لنوقع مع فيت نام على معاهدة سلم وعدم اعتداء تتضمن الاعتراف بسلامة أراضي الد ولتين المتجاورتين في حدودهما الحالية .

هذا هو اقتراح عادل أقدمه باسم الحكومة الائتلافية اليوم لقادة فيت نام وشعبها واني لعلني اقنعهم اذا ما استمعوا لنداء العقل فان شعوب جنوب شرقي آسيا فضلا عن شعوب العالم بأسره سوف تشعر بارتياح كامل لأن السلم والوفاق سيعودان الى شبه جزيرة الهند الصينية - سوف تختفي احتمالات قيام نزاعات كبيرة .

للأسف فان جمهورية فيت نام الاشتراكية لا تبحث عن سبل التوفيق والسلم وانما تحاول أن تنشر مفهوما غريبا لمؤتمر د ولي مكلف ليس بحل مشكلة كمبوتشيا ولكن " بالنظر في الأمس والسلم والحياد في جنوب شرقي آسيا " .

واسمحوا لي أن أوجه انتباه الممثلين الآن الى أن " المؤتمر الدولي " الذي اقترحه الفيتناميون سوف يعني منطقيا بحث أمور جانبية وتحاشي جوهر مسألة كمبوتشيا ، لأن الوفود الى ذلك المؤتمر سوف تجد نفسها ، منذ البداية ، مطالبة بأن تعترف ، اعتراف الأمر الواقع ، بالنظام العميل لهينج سامرين الذي يعمل بأوامر من هانوي وموسكو .

ويبدو لي أنه من الواضح ، كما يبدو ولكم أيضا ، أنه ليس هناك بلد يحب العدالة والحرية يمكن ، بدون أن يتنكر لمثله ، أن يشارك في مثل هذا الاجتماع الذي يستهدف فقط خدمة المصالح الانانية لدولتين عظميين في مشروعاتهما التوسعية والاستعمارية .

ومن يهدد بالفعل الأمن والسلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا ، اذا لم تكن فييت نام التي ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي الكبيرة ، حشدت قواتها في كمبوتشيا ، ومن ثم مهددة تايلند وبلدان مسالمة أخرى من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا فضلا عن عدد من البلدان غير المجاورة ؟

ينبغي أن يكون واضحا أن أي مؤتمر يهتم بالسلام والاستقرار في جنوب شرقي آسيا يتحتم عليه أن يحل ، كأولوية قصوى ، " الحالة في كمبوتشيا " . واذا ما تم هذا ، بعد أن يستعيد بلدى استقلاله وحرية في التصرف ، لن تبقى هناك مشكلة لتحل في جنوب شرق آسيا ، لانسه ليست هناك دولة مجاورة لكمبوتشيا المستقلة والمحايدة لديها ما تخشاه منا .

ان رابطة امم جنوب شرقي آسيا ، التي أحييها على احساسها السياسي وشجاعتها ، قد رفضت بحق أن توقع ميثاق عدم الاعتداء الذي اقترحته فييت نام . ان هذا الحلف سوف تكون له نفس النتائج المأساوية مثل ذلك الذي وقّعه في ميونيخ في عام ١٩٣٨ شامبرلين ودالاديير أملا - وكان ذلك وهما مأساويا - في أن هتلر وموسوليني سوف يلتزمان بما ورد فيه . ان هذا الحلف لن يكون الا بداية لاعتداء جديد ضد دول وشعوب تنضم اليه .

وسوف يفهم الممثلون لماذا لا يمكن تصور عقد مؤتمر دولي اذا لم يكن البند الاول فسي جدول الأعمال يتعلق بالحالة في كمبوتشيا ، ولا يسعى الى وضع حد لاحتلال فييت نام لبلدى واستعمارها له ، بالدمع المتعدد الوجوه الذي يقدمه الاتحاد السوفياتي . اذا لم

تعالج هذه المشكلة وتحل ، ليس هناك ما يدعو للمناقشة ، ولا يبقى الا أن نركع أمام
املاءات هانوى وموسكو .

سوف يكون من المؤلم أن نشارك في مؤتمر فييتنامي يشترك فيه بصفة ممثل لكمبوتشيا نظام
بنوم بنه العميل الذى فرضه القادة الفيتناميون ويحميه جيش الاحتلال الفيتنامي القوى .
ان قبول الأمر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا معناه قبول قانون الغاب . وان هذا
" القانون " يطبق فعلا في العديد من البلدان التي ترزح اليوم تحت نير العبودية لدولة كبرى .
ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة — على الأقل الدول التي تعترف بمبادئ الحرية
والاستقلال والعدالة والسلام — سوف تهتم ، وانني واثق من ذلك ، بضرورة وضع حد للاحتلال
الفيتنامي واستعمار كمبوتشيا باتخاذ تدابير واعتماد قرارات تجبر فييت نام ، التي كنا نحترمها
في الماضي ، على العودة الى الاحساس بالشرف ، الذى لا تتمتع به في الوقت الحالي .
اننا ندرك تماما حدودنا وحقيقة أن مشكلتنا تشغلنا نحن بالدرجة الاولى مما يجعلنا
لا نستطيع أن ندعي بأننا نهتم أيضا بمشاكل الآخرين . ولكن حيث أن بلدنا بالطبع عضوفي
الأمم المتحدة ، فاني واثق من أنه سوف يسمح لي بأن أوضح باختصار موقفنا ازاء مشكلات معينة
ذات الأهمية القصوى .

أولا ، أود في البداية أن أعبر عن الشكر المخلص لبلادي وشعبنا للدول التي استقبلت
لاجئينا بكرم وترحاب ، وفي المقام الأول مملكة تايلند التي تحملت عبئا ثقيلا باسم الواجب
الانساني وقد امت المأوى والحماية ضد التهديدات لعشرات الآلاف من مواطنينا الذين هربوا
من العبودية والبؤس والموت .

وأشكر كذلك من كل قلبي بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الأخرى لتأييدها
الفعال ولمساعدتها الديبلوماسية وسائر أنواع المساعدة لقضيتنا .

وأحيي كذلك الدول الأخرى التي رحبت بعدد كبير من لاجئينا وجنبتهم اليأس ، فضلا
عن البلدان العديدة التي قدمت معونات سخية ومساعدات استفاد منها مواطنونا حتى اليوم .
وفي نفس الوقت ، أحيي وأشكر من ناحية أميننا العام سعادة السيد خافير بيريز دي كوبيار ،

ومن ناحية أخرى ، الصليب الأحمر الدولي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وسائر المنظمات الانسانية لكل ما قد موه ، ويقدم مونه وسوف يقدم مونه للاجئين وسائر المواطنين الذين هم في ميس الحاجة .

ثانيا ، انني أحترم الشعب الفيتنامي ، الذي سيق ضد ارادته الى مغامرة استعمارية، رغم انه منذ العديد من السنوات لا يزال يعاني من مصاعب لا حصر لها من كل جانب ومن كل نوع ، تضطر حكومته لأن تعترف بها ، وقد أدت الى الهجرة المأساوية لمئات الآلاف من " رجال البحر " .

ولا أعتبر أن لي الحق في أن أطلب من الدول الغربية أن تكف عن تقديم معونتها الانسانية الى جيراننا ، الضحايا الأبرياء لاعمال رهيبة تقوم بها حكوماتهم . ولكن من حقي ، باسم شعب كمبوديا ، أن أطلب من كل البلدان التي لا تتآمر مع الاستعمار الفيتنامي به عدم تقديم المساعدة المالية والاقتصادية والمادية الى نظام هانوي ، تلك التي يخشى ألا تستخدم لصالح شعب فييت نام المسكين ، ولكن تشجع قاداته لا محالة على مواصلة العمليات العدوانية ضد شعبي وبلدي .

ثالثا ، اننا نؤكد من جديد تضامننا الكامل مع اخوتنا واخواتنا ، شعب افغانستــــــــــــان ، الذين يناضلون مثلنا من أجل ممارسة بلدهم لحقه الثابت في تقرير المصير . اننا نؤيد بالمثل الاخوة والاخوات من شعب لاو الذين يتطلعون الى استعادة استقلال لاو وحريتها .

رابعا ، اننا نؤكد من جديد تضامننا مع اخوتنا واخواتنا ، شعب فلسطين ، الذين يجتازون اقصى التجارب من اجل تجديد دولتهم . ونواصل الاعتراف بصورة رسمية بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني والدولة الفلسطينية .

خامسا ، اننا نؤيد بحزم اخوتنا واخواتنا ، شعب كوريا ، الذين يتطلعون تطلعا مشروعا الى اعادة توحيد وطنهم الذي قسم ضد رغبتهم ونؤيد بقوة المقترحات الوطنية الحكيمة للامرال كيم ايل سونغ ، رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية حتى تتم عملية اعادة التوحيد بطريقة سلمية ومستقلة .

سادسا ، اننا نأمل أملا قويا في أن يتمكن البلدان الشقيقان المتنازعان حاليا ، وهم العراق وايران ، من ايجاد حل سلمي لمشاكلهما وان يحققا في ظل السلام التوافق المطلوب .

سابعا ، ان نشعر بألم عميق بسبب الخسائر البشرية المأساوية العديدة التي تعاني منها لبنان وهي دولة كانت فيما مضى سويسرا الشرق الأدنى ، فاننا نأمل أن تحترم سيادة هذا البلد وسلامة أراضيه وأن تنسحب القوات المسلحة الأجنبية منها دون تأخير ، تاركة للشعب اللبناني الفرصة لأن يحل مشكلاته وحده .

ثامنا ، اننا نجدد تضامننا الأخوي مع شعب ناميبيا الباسل الذي يشن تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) نضالا عادلا من أجل التحرر الوطني ضد النظام الاستعماري والعنصري لبريتوريا .

أشكر الجمعية على حسن استماعها لهذا الخطاب الطويل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم الجمعية العامة أود أن أتوجه بالشكر الى صاحب السمو الملكي رئيس كمبوتشيا الديمقراطية على البيان الهام الذي ألقاه الآن .

أصطحب صاحب السمو الملكي سامديك نوروم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، الى خارج قاعة الجمعية العامة .

السيد شامير (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي ، سيدى ، أن أضم صوتي الى الممثلين الذين سبقوني في الحديث في هذه المناقشة لأقدم التهاني الى الرئيس واليك لانتخابكما بالاجماع للمنصبين الرفيعين ، منصب رئيس ومنصب نائب لرئيس الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفدى على ثقة من أن الرئيس سوف يقود أعمال هذه الدورة بانصاف وحكمة . ولقد لاحظت باهتمام كبير مضمون البيان الهام الذى ألقاه الرئيس في افتتاح هذه الدورة وخاصة اشارته القوية الى أن ،

"... ادراج ما يسمى بمواقف الأزمات في جدول أعمالنا ، وهو أمر لم يتمخض عن شيء سوى مناقشات عقيمة وصرف الاهتمام عن الأزمات الحقيقية التي تتهدد العالم بتعميد النزاع" . (A/37/PV.1 ، ص ١٢)

ان المناقشات العامة السنوية في الجمعية العامة تتيح فرصة لاستعراض حالة العالم وطريقة عمل النظام الدولي خلال السنة المنقضية ومن أجل الاعلان عن الآمال والمشاكل والتوقعات وجوانب القلق لأمننا . مثل هذا الاستعراض يوضح أن احتمالات تحقيق الحياة الأفضل وتحقيق السلم لشعوب العالم لم تكد تحرز أى تقدم خلال السنة الماضية بينما أضيفت صعاب جديدة الى المشكلات القديمة التي لم تحل بعد .

ان مشكلات كبرى ذات طابع اقتصادى واجتماعى وعسكرى قد نمت بمعدل سريع ، ولم يستطع النظام الدولى مواجهتها . ان كثيرا من المشكلات الأساسية لم تصل الى جدول أعمال الأمم المتحدة على الاطلاق . أما فيما يتعلق بمشكلات أخرى شغلت الأمم المتحدة نفسها بها ، فقد كان اسهامها غير مشجع . وهكذا ، فان خيبة أمل عالمية قد حدثت هذا العام نتيجة فشل الدورة الاستثنائية المعرسة لنزع السلاح والمأزق الذى وصل اليه الحوار بين الشمال والجنوب .

ان المسرح العالمى مهدد دائما بصراعات ساخنة ، بعضها ظل ساكنا في الوقت الراهن بينما البعض الآخر على وشك الاندلاع وحلولها تراوغ السياسة الدولية .

وفي أفغانستان ، لم يتوقف الغزو العدواني ، والاحتلال والصراع . وهناك عضو دائم في مجلس الأمن لا يزال يتجاهل قرارات عديدة للأمم المتحدة . ولا تزال الصراعات مستمرة في القرنين الافريقي والصحراء الغربية ، وتبذر بذور العنف واراقة الدماء وتخفق الجهود الدولية في القضاء على هذه الهراكين المحتمل انفجارها .

وكمبوتشيا لا تزال تحتلها القوات الفيتنامية التي أهملت النداءات التي وجهتها اليها الأمم المتحدة ورابطة دول جنوب شرقي آسيا وجهات أخرى للانسحاب .

وقد شهدنا في الآونة الأخيرة اندلاعا عنيفا للصراع القديم حول جزر فوكلاند - مالفيناس . ومع أن الأمم المتحدة شاركت لسنوات في مسألة السيادة على هذه الجزر ، فانها عجزت عن منع الحرب أو إيقافها .

ويستبد في منطقتنا عدم الاستقرار . وينشأ ذلك من أسباب مختلفة ، لا بد وأن يعترف بها على حقيقتها . ففي معظم الدول لا يزال الفقر المدقع قائما الى جانب الثروة الهائلة لبعض من الدول المنتجة للنفط . وبعض الحكومات تشعر بالانزعاج ازاء قيام حركات متعصبة شديدة . ومعظم البلدان تحكمها نظم تحتفظ بسلطة مطلقة في أيديها ، وأى تعبير عن نقد أو معارضة يجرى قمعه بمنه . والحديث عن التضامن والوحدة العربية كثيرا ما يختبئ وراء الصراع المستمر والتوتر والاحتكاك فيما بين الدول المجاورة .

ان الحرب الدموية التي لا معنى لها بين العراق وايران مستمرة . ولقد أدت بالفعل الى

وقوع ضحايا من القتل والجرحى فضلا عن ضياع عشرات الهلايين من الدولارات التي كان يمكن أن تسخر من أجل التنمية والتقدم الاجتماعي . وبدأ لبنان يخرج من صراع استمر سبع سنوات قام خلاله جيرانها السوريون وضيوفهم غير المرحب بهم ، اربابيو منظمة التحرير الفلسطينية بتخريب لبنان . وأنا لا أذكر الصراعات وعدم الاستقرار العزم الذي يؤدي إليها بروح من النقد أو التقليل من أهميتها . فهذه الصراعات هي جزء من الحقيقة التي لا بد لكل امرئ يهتم بالسلم والأمن الدائمين في الشرق الأوسط أن يهتم بها . وليس من ثمة صيغة سحرية يمكنها أن تغير من هذا الموقف أو تحل المشكلات التي أدت إليه .

ومع ذلك ، هناك من يقولون ، سواء نتيجة سذاجة أو جهل أو سوء نية ، بأن إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي من شأنه أن يحقق السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بأسرها . ان الأحداث الأخيرة في لبنان وحدها توضح زيف هذا الكلام . فبعض الحكومات العربية لم تستطع مقاومة اغراء الانتفاع من خدمات المنظمات الارهابية لتصفية حساباتها مع حكومات أخرى . ان دولة صغيرة عزلاء مثل لبنان ذات حكومة ضعيفة أصبحت مكانا نموذجيا لمعركة من أجل هذا الغرض . ولقد عقد ذلك مخططات سوريا بشأن استئصال ووحدة أراضي لبنان . والانفجار الذي نجم عن ذلك لم يكن له علاقة بالصراع العربي الاسرائيلي . والشئ نفسه ينسحب على الصراع بين ايران والعراق وعلى التوتر بين الأردن وسوريا وعلى النزاعات التي لا تنتهي بين ليبيا وليبيا وبقية العالم العربي . وكثيرا ما يزعم أن الخطأ لا يكمن في منظومة الأمم المتحدة وانما في أعضائها ، وأن المنظمة لا تعكس سوى جوانب فشلهم . وهذا بالطبع صحيح ، ولكن من الصحيح بنفس القدر أن نظاما يعمل على تشجيع الصراع بدلا من التسوية ، والمقاطعة بدلا من التعاون ، والمواجهة بدلا من التفاوض لا يكاد يفي بحاجات عالم متنوع كعالمنا من ناحية العرق والدين والثقافة والممارسة الاجتماعية والسياسية . وبصفة خاصة ، وما يشير التصعد الذي لا ضرورة له عملية اضعاف الصبغة السياسية على الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة . وبدلا من أن تركز هذه الوكالات نفسها للمهام الاجتماعية والانسانية والعلمية والتقنية التي أنشئت من أجلها ، والتي يعمل معظمها بصورة جيدة عندما يسمح لها بذلك ، يجري تخريب هذه الوكالات في كثير من الأحيان ويساء استخدامها لأغراض أنانية . هل يمكن

أن يشكك أحد في أن هذه العملية هي إحدى أسباب فشل منظومة الأمم المتحدة في أن تساهم على نحو فعال في وقف الأزمات ووقف التدهور في الاقتصاد العالمي ؟

انني أشعر أنه من المناسب لي في هذا المنعطف أن أشيد بالأمين العام ، الذي زودنا بغذاً فكري في تقريره العثير المبدع . واني أمثل دولة يمكن بالقطع أن يقال عنها أنها تحجم عن ، " اللجوء الى مجلس الأمن أو استخدام أجهزة الأمم المتحدة " . (A/37/1 ، ص ٩)

ولقد حدد الأمين العام بصورة مقنعة أسباب ذلك . ويوسعي أن أؤكد لكم أن حكومة اسرَائِيل سوف تؤيد اتخاذ تدابير بناءة وفعالة تعزز من احتمال قيام عالم يكون فيه - واستعير صياغته - دفاع أو ملجأ تعول عليه البلدان الصغيرة والضعيفة . وفي الوقت ذاته فاننا نحذر ونعارض أية خطوات ترمي الى استغلال وإساءة استخدام مقترحات الأمين العام المدروسة كأداة جديدة في الحرب السياسية .

ان العبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وميثاقها ، كان ينبغي لها أن تحرك المنظمة وأعضائها - منذ ثلاثين عاماً خلت - نحو اتخاذ موقف ضد انكار العالم العربي لحق دولة عضو ، ألا وهي اسرَائِيل ، في أن تعيش في أمن . وعندما تجاهلت الأمم المتحدة هذا الالتزام الثابت ، فانها فعلت ذلك على نحو يعرضها للخطر وقوضت دعائم مصداقيتها وسلطتها المعنوية . ومنذ ذلك الحين ، فان الأمم المتحدة افتقرت الى الشجاعة لكي تقف وتدين أي عمل عدواني أو تهديد أو عنف أو ابتزاز أو ارهاب مباشر أو غير مباشر موجه نحو اسرَائِيل تقوم به الدول العربية وشركاؤها .

وقد اختارت هذه الجمعية أن ترفض حتى اتفاقات كامب دافيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية وتجاهلت اكمال انسحاب اسرَائِيل من سيناء في وقت مبكر من هذا العام . وكبرت وقتاً طويلاً لجوانب أخرى ، من الصراع العربي الاسرائيلي ، يبدو أنها أكثر قبولاً .

ومن بين آلاف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن أو أى جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة خلال السنوات الثلاثين الماضية، لا يكاد المرء يجد قرارا واحدا أو مقرا يدين على نحو واضح هالأسم أية دولة عربية أو منظمة عربية لشنها هجمات على إسرائيل أو الاسرائيليين . وخلال هذه السنوات الثلاثين، ألم يمارس العرب مطلقا الهجمات العسكرية والأعمال الإرهابية واختطاف الطائرات وأخذ الرهائن، ناهيك عن فرض الحظر والمقاطعة والأعمال العدائية الأخرى التي يحددها القانون الدولي باعتبارها سببا للحرب؟ ان الدول العربية ومنظماتها الإرهابية تبدو دائما بريئة، وانها هي التي تتعرض للهجمات، ولا تنهاجم مطلقا .

ان وثائق الأمم المتحدة طيئة بقرارات الأمم المتحدة التي تناوئ إسرائيل والتي تزيد سنة بعد سنة في عددها وطولها وتمتلء بالفرضيات المشوهة والبيانات التعسفية والتوصيات المدمرة والتحيزية . وحتى المناقشة لا نشأ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط لم تهرب من كارثة التسييس والتحيز . ان توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في هذه الجمعية عام ١٩٨٠ حول هذه القضية تم القضاء عليه السنة الماضية . ونحن نأمل أن يعاد ذلك ، ونحن نلتزم ببياننا الذي أدلينا به هنا في الماضي . ان أى خلاف من الخلافات الكثيرة بين دول منطقة الشرق الأوسط يجب ألا يسمح له بأن يقف في طريق انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة . نحن ندين بذلك لأطفالنا وستقبلهم المشترك . ان حكومة إسرائيل على استعداد لبدء المفاوضات تحقيقا لهذه الغاية مع كل الدول في الشرق الأوسط فورا في أى مكان وبغير شروط مسبقة .

ان المعايير المزدوجة والتشويه قد انتشرا من الجمعية العامة ومناقشات اللجان الى أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن ومن هناك الى التوجيهات التي تعطى لقوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط . ومن الحالات البارزة اساءة استخدام وكالة الأمم المتحدة لاثارة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . فهذه الوكالة مكلفة برد اعتبار اللاجئين، ولكنها أصبحت أداة للحفاظ على مخيمات اللاجئين التي يبقى فيها الأفراد خاضعين للتعريض والقسر خدمة للمنظمات الإرهابية .

ان الوكالات المتخصصة، مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية . الخ استغلت

أيضا لأغراض الحرب الدعائية ضد اسرائيل ، متجاوزة مجالات مسؤولياتها وصلاحياتها . وفي الأسبوع الماضي في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ان الضرر الكبير أصاب نزاهة هذه الوكالة وكل منظومة الأمم المتحدة عند ما رفضت وثائق اعتماد وفد اسرائيل ، ممارسة بصورة صارخة للاسـاءة والتمييز السياسيين .

ان الأثر التراكمي لهذه التشويهات والنقائص يمكن أن نراها بوضوح في لبنان . فهناك نشأ تهديد لاسرائيل . ولرغاء لبناء واستقراره ، وقاعدة للارهاب الدولي ، وقوة مسلحة تسليحا قويا كانت تقوم بهجمات متصاعدة باستمرار على القرى والمدن في شمالي اسرائيل . ومستفيدة من الاحترام والهيبة للذين حظيت بهما من قرارات الأمم المتحدة ، عززت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها في لبنان وأنشأت دولة قرصنة داخل الدولة ، فارضة نظاما ارهابيا على الفلسطينيين واللبنانيين . ان قواعد منظمة التحرير الفلسطينية الارهابية التي تهدف الى مهاجمة اسرائيل وخدمة الارهاب الدولي عطلت ونمت دون أية عقبات في اطار مخيمات وسمت بسمات وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين وتتمتع بمساهمات مالية لأغراض انسانية . ووراء ظهور قوات صيانة السلام للأمم المتحدة في جنوب لبنان أقام الارهابيون بنية أساسية عسكرية ومخازن أسلحة هائلة ، استعدادا لهجوم عربي مشترك ضد اسرائيل من الشمال والشرق .

ولو كنا قد سمحنا لقرارات الأمم المتحدة ، البعيدة عن ميثاق الأمم المتحدة ، بتحديد ما يمكن أن يتم أولا يتم في العلاقات العربية الاسرائيلية لكان مستقبلنا قد دمر . ان هذه القرارات سمحت للبلدان العربية بأن تتابع عملياتها العدوانية ضد اسرائيل عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . الخ ، وسمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تواصل حربها الارهابية ضد اسرائيل والاسرائيليين واليهود دون أى قيد من الأمم المتحدة . ان أعداء اسرائيل شعروا أنه يمكنهم القيام بهجوم عسكري واسع النطاق ، عند ما يظنون أن الساعة مواتية ، عارفين معرفة جيدة أن الأمم المتحدة لن تحرك اصبعها لوقفهم .

ويكفي أن نذكر بسلوك الأمم المتحدة في عام ١٩٦٧ ، عند ما منعت المناقشات في مجلس الأمن للخطوات العربية التي قامت بها مصر في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٦٧ . ويكفي أن نذكر بالخمـسـول

الذي ردت به الأمم المتحدة عندما قامت حصر وسوريا بانتهاك وقف إطلاق النار وشتنا هجوما منسقا مفاجئا على اسراييل في يوم الغفران عام ١٩٧٣ .

وحتى المعلومات المتاحة لنا قبل عطية السلم من أجل الجليل في بداية حزيران / يونيه لم تكشف عن كل ما وجدناه في قواعد الارهابيين ومقارهم ومخازن الذخائر ووثائق العمليات . . الخ . لقد حصلنا على دليل ملموس على عدوان واسع النطاق كان قد خطط من أجل أن يتم في المستقبل القريب .

ان اللبنانيين والفلسطينيين أيضا الذين عانوا طوال سنوات من ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية وكانوا يخشون من الكشف عما حدث لهم ، أصبحوا الآن أحرارا في أن يكشفوا القناع عن الوجه الحقيقي لمنظمة التحرير الفلسطينية . وذلك يؤيد أخطر شكوكنا .

ان المجتمع الدولي بأسره عليه مسؤولية ، ويجب أن تكون لديه الشجاعة على أن يحظر ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية رسميا ، وأن يطرد مثلي هذه المنظمة من كل دولة تحترم نفسها ومن كل جهاز دولي . ان الأمم المتحدة ووكالاتها لا يمكن أن تبدأ عطية رد الاعتبار وإعادة التنشيط ما دامت هذه المنظمات ومثلوها يسمح لهم بأن يضعوا أقدامهم في محافل متمدنة .

ومنذ سبعة وثلاثين عاما ، وهزيمة النازية ، اعتقدنا جميعا أن العالم المتقدم قد تعلم درس معاداة السامية التي أدت الى أخطر تعبير لها وهو إبادة الجنس . ومن سوء الحظ ، ان هذا الوحش بدأ يرفع رأسه مرة أخرى . ففي كثير من الأحيان فان الهجمات على اسراييل أو الصهيونية في المحافل الدولية لا تكون سوى قناع شفاف لمعاداة السامية . ان دولة اسراييل التي جاءت تحقيقا لأهداف الحركة الوطنية اليهودية لا يمكن ولا يمكنها أن تقبل ظهور هذه العقيدة الشريرة مرة أخرى . ونحن نطالب كل الشعوب والحكومات التي تحترم نفسها بالا نضمام الى تعهد رسمي مجدد للقضاء على معاداة السامية بكل أشكالها وتعبيراتها من المجتمع الانساني .

انها وصمة لحضارتنا وللحكومات المعنية مباشرة أن المجتمعات اليهودية في الاتحاد السوفياتي وفي سوريا لا تزال محرومة من الحقوق الانسانية ، وخاصة الحق الأساسي في المغادرة والسكنى في بلدان تختارها . ان دولة اسراييل ، الوطن للشعب اليهودي ، لا يمكن أن تستريح حتى يحصل هؤلاء اليهود على حقوقهم .

منذ أربع سنوات فقط ، فان زعماء مصر واسرائيل والولايات المتحدة أبرموا اتفاقا تاريخيا في كامب ديفيد ، وقامت فيه مصر بدور رائد بين الدول العربية . وقبلت الجارتان حق كل منهما في الوجود والعيش وراء حدود آمنة معترف بها . وكانت المفاوضات طويلة وشاقة وتضحيات اسرائيل والمخاطر التي تحمّلتها تنفيذا لاتفاقات كامب ديفيد كانت كبيرة . ان اطارا لسلم عام تم وضعه بشق الأنفس . ومصر واسرائيل والولايات المتحدة ردتا مرارا على الانتقادات التي وجهت الى اتفاقات كامب ديفيد وأكدت أن هذه الاتفاقات هي الطريق الوحيد المتفق عليه وبالتالي الطريق الوحيد المتاح للسلم بين اسرائيل وجيرانها .

ان نهجنا واقعي وعملي . ونحن على استعداد لتجديد المفاوضات من أجل انشاء سلطة حكم ذاتي للسكان العرب في يهودا والسامرة وقطاع غزة كما هو منصوص عليه في خطة الحكم الذاتي . ان الممثلين الذين سيجري انتخابهم للمجلس الاداري سوف تكون لديهم السلطة للحد من نيابة عن السكان والتفاوض حول الوضع في المستقبل . هناك قدر كبير من المنطق في الأحكام الواردة في اتفاق كامب ديفيد والقائلة بأن الوضع النهائي لهذه المناطق يجب ألا يجرى التفاوض بشأنه في المرحلة الراهنة . ولا زلنا مقتنعين أنه بالتركيز الآن على ما لا يزال وراء الأفق هو طريق أكيد للنجاح .

ان اسرائيل على استعداد للترحيب بأطراف اضافيين في العملية كما هو منصوص عليه في اتفاقات كامب ديفيد . ونحن نؤمن ايماننا راسخا بأن الاتفاق يمكن التوصل اليه . وليست هناك حاجة الى ادخال مفاهيم جديدة ومناهج جديدة لم تقبل في كامب ديفيد . ونحن لسنا على استعداد على سبيل المثال لاعادة فتح المناقشة حول قضايا مثل انشاء دولة فلسطينية عربية ثانية لأن هذه المسألة رفضت في كامب ديفيد لصالح حلول أكثر واقعية وقبولا .

وفيما يتعلق بحالة اللاجئين التي يجرى الابقاء عليها بالنسبة لكثيرين من الفلسطينيين العرب منذ عام ١٩٤٨ ، فان هذا شاهد مخز على استغلال المعاناة الانسانية لغايات سياسية من جانب الحكومات العربية . ان عدد اللاجئين العرب الفلسطينيين في عام ١٩٤٨ كان حوالي ٥٥٠ . ٠٠٠ وليس هناك افتقار الى الأرض أو الموارد المالية في الدول العربية بما في ذلك الاقليم الفلسطيني في شرق الاردن لتوفير ديار وعالة لهؤلاء اللاجئين . ان اسرائيل فعلت الكثير بمواردها الضئيلة لحوالي ٨٠٠ . ٠٠٠ من اليهود غادروا أو هربوا من الدول العربية والاسلامية منذ عام ١٩٤٨ . ان الجانب الانساني لهذه المشكلة كان يمكن أن يحل مرات ومرات في السنوات التي انقضت .

وبالإضافة الى خلق مشكلة فلسطين واستخدامها كسلاح ضد اسراييل فان الحكومات العربية بدأت مقاطعة ضد اسراييل في كل مجال من مجالات الجهد الانساني وأيدت هجمات المنظمات الارهابية ضد اسراييل وفي ظل هذه الخلفية من العداء النشط المستمر فانه من المضحك أن نبحث عن الاعتدال في تلميحات وارادة في قرارات القمة العربية، بما في ذلك قمة فاس في المغرب. ان أى تغيير نحو الاعتدال لا بد أن يعكس أولاً في الأعمال والحقائق وليس في القرارات .

ان الزعماء العرب المسؤولين عن هذه الحملة ضد اسراييل قد أصابوا عرب فلسطين بكثير من المعاناة دون أن يقربوهم على الاطلاق من حل لمشكلتهم . ان التاريخ سوف يسجل حقيقة أن اسراييل فعلت للفلسطينيين العرب ولرعايهم أكثر مما فعل أشقاؤهم العرب .

ولا تزال اسراييل مؤمنة بالتزامها بموجب اتفاقات كامب ديفيد . ولقد حذرت اسراييل من المحاولات الرامية الى اعادة تفسير أو اعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات أو تجاوزها . فهذه الاتفاقات هي الأساس الوحيد المقبول لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٤) . ان الضغط على اسراييل من أجل انسحاب اضافي من الأراضي لن يحقق السلم . والواقع ليس هناك سلم بغير أمن ، وأى اقتطاع جديد من الأراضي ينفي الأمن . وأولئك من جيران اسراييل الذين يسعون الى السلم والتعايش سوف يجدون في اسراييل شريكا متفهما ومستعدا . ولكن أولئك الذين يظنون أنهم يستطيعون أن يضعفوا اسراييل بينما يمدون كلمة السلم كطعم فانهم يخدعون أنفسهم . فجائزة السلام هي السلم نفسه . فلا يمكن أن يكون هناك تعويض أفضل من ذلك بالنسبة لقضية نبيلة وحيوية كهذه .

ان المذبحة الرهيبة للمدنيين في مخيمات بيروت أدت الى موجة من الاحساس بالصدمة والحزن في اسراييل . ان مرتكبي هذه الجريمة معروفون جيدا ، ولم يكونوا اسراييليين . ومع ذلك هناك مظاهر حقد أعمى واتهامات زائفة وجهت الى اسراييل من عدد من الدوائر . مثل هذه الأعمال ليست أقل خطورة من تلك وتستحق ادانة عالمية .

ان كل أولئك الذين يسيرون على هذا الطريق لا بد وأن يدركوا أنهم يمثل هذه الأعمال فانهم يضعفون من فرص السلام ، ويشجعون تلك العناصر في الشرق الأوسط التي لا يخدم مصالحها الا العنف والتطرف . ان الشرق الأوسط في حاجة ماسة الى حسن المشورة والاعتدال والصبر والرغبة

المخلصة للتعايش بين الأفكار المتنوعة ، والأيدولوجيات المختلفة ، العقائد والمجتمعات المختلفة .
ان إسرائيل من جانبها على استعداد للاشتراك والاسهام في اقامة مثل هذا الواقع وهذا المناخ في
الشرق الأوسط .

السيد فشنفسكي (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالالمانية وقدم الوفد نصا

بالانكليزية) : السيد الرئيس ان مستشار ألمانيا الاتحادية السيد هيلموت شميت قد طلب مني مخاطبة
الرئيس بالنيابة عنه والنيابة كذلك عن حكومة ألمانيا الاتحادية .

وانني أعرب للسيد الرئيس عن تهاني السيد شميت والحكومة الفيدرالية على انتخابه . وفي الوقت
نفسه فاني أود أن أشكر رئيس الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة على عمله القيم الذي قام به
في تلك الدورة .

ان حكومة ألمانيا الاتحادية تود أيضا أن تعرب عن أخلص تمنياتها للسيد الأمين العام الذي
يواجه عملا كبيرا وصعبا . وكما نرى الأمر فانه قد عالج هذه المهمة بمهارة وعزم وباحساس من الواقعية
يضم بين جوانحه ادراكا للتأثير الكبير الذي لمنظمة دولية مثل الأمم المتحدة وأمينها العام على الأحداث
السياسية . وخلال العام الأول من تبوّه لمنصبه فانه قدم خدمات عظيمة وذلك من خلال تفانيه المثالي
لقضية تعزيز صورة الأمم المتحدة والحفاظ على السلم في العالم قاطبه * .

* تولى الرئيس الرئاسة .

ان المنازعات في مختلف أجزاء العالم لم تتناقص ، بل على العكس تزايدت . لقد ازدادت ضراوة ود موية وشكلت تهديدا أعظم للسلم العالمي ، وأصبح آلاف الناس ضحايا للمواجهات العسكرية الداخلية في لبنان وأفغانستان والخليج الفارسي والجنوب الافريقي وجنوب آسيا وجنوب الاطلسي وأمريكا الوسطى .

ان الجوع والعوز يتزايدان في عالم نجد فيه أن الاقتصادات الوطنية تثن من أثر الانكماش المستمر الذي يزداد حدة باطراد . وفي كل يوم نجد أن هناك من يفقدون أعمالهم ، اناس في الشمال والجنوب ، وفي الشرق والغرب على السواء ، يتزايد قلقهم ازاء مايجرى من أمور . وهذا يشكل أيضا تهديدا كبيرا للتعاون الدولي ليس فقط بالنسبة للانسجام الداخلي بل أيضا ، وفي آخر الأمر ، بالنسبة للسلم الدولي .

وفي الوقت ذاته نجد أن ترسانات الاسلحة قد طفحت بأسلحة فتاكة ذات قوة مدمرة خيالية . والتصاعد الكبير في التسلح يبدو وكأن لا نهاية له ويخشى الكثيرون من تزايد سرعته باطراد رهيب يفقدنا السيطرة عليه في نهاية الامر . وفي عام ١٩٨١ نجد أن الانفاق الكلي للعالم على الاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى قد زاد لأول مرة عن ٦٠٠ بليون دولار . وهذا يمثل ٦ في المائة من اجمالي الناتج القومي للعالم أجمع . ولو قسم ذلك على جميع سكان العالم سيبلغ نصيب الفرد أكثر من مائة دولار ومع ذلك يوجد كثيرون من الافراد في العالم لا يملكون حتى مائة دولار .

وفي عام ١٩٨٠ فاق الانفاق العالمي على انتاج الاسلحة بمرات عديدة القيمة الاجمالية للمعونة الانمائية الرسمية التي قدمتها الدول الصناعية ، وحسب تقديرات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فان الدول الاعضاء في هذه المنظمة الاخيرة تنفق على الاسلحة عشرة أمثال ما تنفقه على المساعدة الانمائية ، كما أنفقت الدول الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي على الاسلحة مائة مثل ما أنفقته على المساعدة الانمائية . ان هذه الحقائق تدفع المرء الى التشكك في رجاحة عقل المجتمع الدولي . ومن خلال سلوكنا ، فاننا جميعا متورطون في هذا الجنون الجماعي ، ويجب علينا جميعا ان نحاول السيطرة عليه .

لقد عبرت الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عن مخاوف دولنا . لقد استمع اليها ولكن لم يستجب اليها حتى الآن بالشكل الكافي .

وينبغي للحكومات في الواقع أن تواجه مسألة ما اذا كانت قد اضطلعت بمسؤولياتها ازاء السلم العالمي ، ويتعين عليها أن تقبل المسألة الملحة والمقلقة جدا الخاصة بما اذا كان يمكن للانسان ان يسيطر في نهاية الامر على منظومات الاسلحة التي تتكدس وكما ينبغي عليها ان تواجه مسألة الكيفية التي تنوى بها تبرير استثماراتها السنوية المتزايدة في التسلح ازاء الجوع والعوز المتفشين في العالم ، وازاء المشقة المتزايدة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية .

لقد قال المستشار شميث أمام الدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة لنزع السلاح " يجب ان ينظر الى القوة المحركة التي اصبحت متمثلة في شعور الكثير من مواطنينا على أنها حافز والتزام أدبي بالنسبة لنا " (A/S-12/PV.10 ، ص ٦٢)

ولا يكفي ان نتحقق من اسباب تهديد السلم ، كما لا يكفي ان نطور الافكار الخاصة بكيفية القضاء على هذه الاسباب . ان مانحتاجه ايضا هو الارادة القوية الحازمة ، والقدرة على التوصل الى اتفاق حول وسائل وطرائق أفضل لضمان السلم .

لقد قال قداسة البابا يوحنا الثاني في رسالة السلام التي وجهها في بداية عام ١٩٨٠ ، أنه " دون الاستعداد لحوار صادق دائم لن يكون هناك سلم " .

ان تأمين السلم يعد مهمة لا تنتهي ، ومن الوهم الاعتقاد بأن السلم هو وضع يمكن التوصل اليه بسهولة على الفور والى الأبد ، ثم الحفاظ عليه بعد ذلك ، كذلك ، من الوهم الاعتقاد بأن اسباب المخاطر التي تواجه السلم يمكن ازالتها في كل مكان في العالم بصورة دائمة . ان هذه الاسباب يتزايد عددها في كل عام . ونحن نحتاج الى بذل جهود دائمة دائمة للحد من هذه الاسباب ومحاولة ابطال مفعولها ، وارساء قواعد فعالة للتعاون ، وبذلك نمنع المجتمع الدولي من الانتكاس الى حالة فوضى مدرة للذات .

يتحدث الناس عن السيطرة على الازمات ، وهم يقصدون بهذا محاولات التحري في وقت مبكر عن الازمات الفردية الكبيرة أو الطفيفة لكبحها بكل حسم وفاعلية ، بل وازالتها تماما ،

إذا كان ذلك ممكناً . وفي الواقع فإن هذه تعد مهمة ضرورية مخلصه ، ودون شك صعبة جداً ، لخدمة مرامي الحفاظ على السلم .

ولكننا يجب ألا نكتفي بذلك . اننا لانحتاج الى مجرد السيطرة على الأزمات؛ بل نحتاج الى استراتيجية سلم تتسم بالواقعية .

ان هذا سوف يتطلب عودة الى مبادئ ميثاق هذه المنظمة والى الاعراف الخاصة بالعلاقات الدولية التي تم وضعها والتزمنا بها جميعاً .

وعلينا ان نأخذ بكل جدية بمفهوم نبذ القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية . ان هذا التحريم الشامل للقوة الوارد في ميثاق الامم المتحدة يحرم أى شكل من العسـد وان وينطبق على استخدام جميع أشكال الاسلحة . ويجب أن يكون هدفنا هو منع جميع المنازعات ، ونبذ استخدام جميع الاسلحة . لقد أكد حلف الأطلسي مجدداً ، في اعلانه الذى صدر عن اجتماع القمة في ١٠ حزيران /يونيه ١٩٨٢ ، على ان آيا من أسلحته لن يستخدم بتاتا الا في الرد على الهجـوم .

وينبغي علينا ان نحقق السلم باحترام استقلال جميع البلدان ، واحترام عدم الانحياز الحقيقي ، واحترام حق جميع الأمم في تقرير المصير .

علينا ان نقيم السلم بارساء أمن أوفر لجميع البلدان . واذا ما اعتبرنا السياسة الامنية سياسة تهدف الى السلم العالمي ، كما يجب علينا في الواقع أن نفعل ، يجب علينا أن ندرك ايضا انه لا يمكن ارساء الأمن عن طريق التناحر أو التلبية المستمرة لاحتياجات أمنية مبالغ فيها بالمزيد من تكديس الاسلحة ، او الطموح للتفوق ، او الاضطلاع بمبادرات استفزازية خطيرة في النهاية لبدء قوة أحد الاطراف . ان هذا كله يفسر ببساطة وجود الترسانات لدى جميع الاطراف .

ان الأمن الأوفر لجميع البلدان سيتحقق فقط اذا ما تعاوننا عبر حدود تحالفاتنا وعبر الحواجز الايديولوجية ، واذا ما ناضلنا من أجل تحقيق الامن المتفق عليه ، والتوازن المعنن المتفق عليه في أدنى مستوى ممكن .

لا يمكن لسباق التسلح أن يؤدي إلى التوازن والاستقرار ؛ ان الرقابة المتفق عليها على الاسلحة ونزع السلاح فقط هما اللذان يمكن ان يؤديا الى تحقيق هذا الهدف . وينبغي أن تقترنا بسياسة حوار وتعاون بين الدول على الصعيدين العالمي والاقليمي . ولهذا السبب على وجه التحديد لا ينبغي الاخلال بالروابط والاتصالات ، بل صيانتها ، خصوصا في الاوقات الصعبة . ان عدم توفر الاتصال يؤدي الى اساءة التفسير لنوايا الجانب الآخر ومن ثم الى اللجوء الى تصرف خاطئ .

ومع ذلك لا يمكن للمسلم أن يستمر ولحوار التعاون ان يكتسي موضوعية الا اذا تم الدفاع عن المصالح الفردية باعتدال وتحفظ ، وأخذت مصالح الطرف الآخر في الاعتبار واعترف بها ، وسادت امكانية الحساب الصحيح والقدرة على الثقة به .

وعلاوة على ذلك ، يمكن ضمان السلم في العالم على المدى الطويل اذا ما توقفت الهوة بين الفقراء والاغنياء عن الاتساع ، واذا ما حاولنا ازالتها عن طريق المشاركة الأصلية بين الشمال والجنوب . وتحقيقا لهذه الغاية فمن أهم مهامنا منع الاقتصاد العالمي من الانهيار لأن هذا لن ينتج عنه أن يصبح الفقراء أكثر فقرا فقط ، وانما سيشكل أيضا تهديدا للسلم قد يكون أعظم من تكديس الاسلحة التي تهدد الحياة البشرية .

وعندما خاطب ويلي براندت ، الذي كان آنذاك المستشار الاتحادي ، الجمعية العامة في ٢٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٣ بصفته أول ممثل لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، قال :

" لقد أتينا لكي نضطلع بنصيب في المسؤولية عن الشؤون العالمية على أساس

اعتقاداتنا ، وفي اطار امكانياتنا " (A/PV.2128 ، ص ٢-٥)

لقد وفينا بهذا الوعد على مر السنين . ونظرا لموقعنا الجغرافي في قلب أوروبا ، لدينا العديد من الجيران ، في الشرق والغرب وفي جنوب أوروبا وبلدان الشمال ، ونريد أن نحافظ بعلاقة جوار طيبة معهم جميعا . وكعضو في الاتحاد الاوروبي ، وكشريك في حلف دفاع الاطلسي ، فاننا نساعد في الحفاظ على السلم والاستقرار وتعزيزها ، خصوصا في أوروبا . ونحن نعلن دعمنا الكامل لما أعلنه وفد الدانمرك بالنيابة عن الاتحاد الاوروبي .

ويوفر الاتحاد الأوروبي والكيفية التي تتعايش بها الدول الأعضاء فيه وتعاون في العمل، دليلاً مقنعاً على إقامة نظام سلمي دائم مبني على أقصى درجات التعاون والمشاركة هو أمر ممكن في الواقع، حتى في منطقة تميزت لعدة قرون بالتنافس والمجابهة والحرب.

ولئن كان الاتحاد الأوروبي وحلف الدفاع الأطلسي يقومان على مصالح مشتركة قوية، وعلى مفاهيم متماثلة للديمقراطية والحرية؛ فإن سياسة حسن الجوار ينبغي أيضاً أن تكون فعالة بشكل يتخطى الحدود الأيديولوجية والعسكرية والاستراتيجية.

إن ألمانيا بلد منقسم يقع في مفترق الطرق بين الشرق والغرب. والمجابهة بين الشرق والغرب تضرنا نحن الألمان أكثر من الغير. إن التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، والجمهورية الديمقراطية الألمانية، وإبرام المعاهدات معها، كانا مفيدَيْن لنا وللآخرين، وخلقاً حالة من التعايش جعلت الموقف في أوروبا مستقراً وجعلت السلم أكثر رسوخاً. ولم تتيسر هذه السياسة إلا من خلال وجود الحلف الغربي وقدرته الدفاعية، ومن خلال إسهام جمهورية ألمانيا الاتحادية إسهاماً كلياً في هذا الحلف.

وننوي الالتزام بسياسة التعاون هذه. ولكن يتعين علينا أن نسلّم بأن التوترات بين الشرق والغرب قد تزايدت. ويعود السبب في ذلك إلى الغزو السوفياتي لأفغانستان والاحداث في بولندا، وعلى وجه الخصوص، تصاعد التسليح السوفياتي. ويشكل تكديس الاتحاد السوفياتي للأسلحة النووية المتوسطة المدى خطراً مميتاً يحقّق بنا.

إن أفغانستان دولة صغيرة تعيش منذ ثلاث سنوات تحت وطأة غزو أجنبي. وقد تسبب القتال المستمر في خسارة كبيرة في الأرواح، وهرب حوالي ٢٠ في المائة من سكانها إلى خارج البلد. والموقف في كمبوديا مماثل. ونحن نطالب بوضع نهاية لاستعمال القوة ونهاية للمعاناة؛ نطالب بالسلم وتقرير المصير لشعبي أفغانستان وكمبوديا.

وتتابع الحكومة الاتحادية التطورات في بولندا بقلق عميق. ونتوقع أن تقوم بولندا بتسوية شؤونها الداخلية لوحدها بدون تدخل خارجي، وإن تعود - كما تعهد الزعماء البولنديون أنفسهم - إلى حالة تخلو من الأحكام العرفية، ومن المعتقلين، إلى حالة يجري فيها

خصوصا الحوار مع الاتحادات العمالية . ولا يمكن أن يحل الاستقرار في بولندا إذا استمر الجمود الحالي .

وأود أن أضيف مايلي . لقد تعرض الألمان والبولنديون الى كثير من المعاناة في الماضي . ولم يعامل أحدهما الآخر دوما بعدالة ، ونحن الألمان نعلم أن الحرب العالمية الثانية بدأت في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ بغزو بولندا . ومع ذلك - بل ربما بسبب ذلك - أظهر الطرفان جرأة واستعدادا للتفاهم . وتشهد معاهدة وارسو على وجه الخصوص واتفاقيات سنة ١٩٧٥ على ذلك . ويسعدني - ومن دواعي فخري - كذلك ان هذا الاستعداد للتفاهم لا يقتصر بجلاء على الحكومات ، فقد أعرب الملايين من الألمان بطريقة ملموسة ، وعلى نطاق واسع ، عن استعدادهم الصادق للمساعدة . ورغم ان المعاهدات كانت تعد في بداية الأزمات هامة بين الحكومات ، فأنني أشعر ، خصوصا في هذه المرحلة ، بأن الشعب البولندي قد أصبح مدركا ، في حالة القهر التي يمر بها ، لرغبتنا في التصالح .

ونحن نود ، على التحديد في هذا الوقت الذي تمر فيه العلاقات بين الشرق والغرب بفترة أصعب ، نود ان نقوم بكل ما في وسعنا لنضمن زوال سياسة المواجهة ، لأنه بالنسبة لنا نحن الألمان خصوصا لا يمكن ان تكون هناك مثل هذه المجابهة . ان غرضنا ، كما جاء في اعلان بون الصادر عن اجتماع قمة الحلف هو " تطوير علاقات بين الشرق والغرب تتسم بالتوازن وتستهدف الانفراج الحقيقي . "

وقد أكد المستشار هلموت شميت والامين العام اريك هونيكر من جديد ، في لقاءهما في ليك فيربلين في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، اقتناعهما الراسخ بأنه يجب ألا يسمح للحرب أن تبدأ مرة أخرى على التراب الألماني . كذلك يجب ألا تتعرض ألمانيا لدمار الحرب مرة أخرى . ولذا يدرك الألمان جميعا تمام الادراك الواجبات الخاصة بالحفاظ على السلم في أوروبا . وفي وقت أصبحت فيه العلاقات بين الشرق والغرب صعبة ، لا ينبغي للعلاقات بين الألمان والألمان ان تتسبب في توترات اضافية . ولهذا سنبذل جهودنا لنحافظ على هذه العلاقات في أفضل وضع ممكن ونعمل على تحسينها أينما كان ذلك ممكنا .

ان جمهورية المانيا الاتحادية ، التي تحت على احترام حق تقرير المصير في كل انحاء العالم ، تطالب بهذا الحق لشعب المانيا بالمثل . ولذلك لا يزال هدفنا السياسي هو العمل من أجل التوفير لحالة السلم في اوروبا ، تستعيد فيها الامة الالمانية وحدتها عن طريق تقرير المصير الحر . ونذكر ان هذا الهدف لا يمكن بلوغه على المدى القصير . ولذلك فمن المهم ان نسعى الى تحقيق التحسينات في علاقاتنا عن طريق الحوار والتفاوض .

ان سياسة ابرام الاتفاقات قد تبينت جدواها بالنسبة الى برلين . فان الانفراج والسيطرة على النزاع كان لهما أثر ايجابي في هذا السياق على وجه الخصوص . ان الالتزام الدقيق والتطبيق الكامل للاتفاق الرباعي المبرم في ٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ يظل أكثر الضمانات جدارة بالثقة لاستمرار آثاره على الاستقرار .

ان الحكومة الاتحادية تستمر في اعتبار التعاون الاقتصادي مع جميع بلدان العالم عاملاً أساسياً في الاستقرار الدولي أيضاً ، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع الشرق . ان استمرار الحرب التجارية التي تشن لتحقيق أهداف سياسية امر غير حكيم وغير فعال . وبهنا بصفة خاصة في هذا السياق ان نكون وأن نظل طرفاً موثقاً به في الاتفاقات . ان الاتفاقات القائمة يجب الالتزام بها أيضاً في الأوقات الصعبة التي قصد بها ان تستخدم فيها .

وفي حوالي شهر ستستأنف المداولات الخاصة باجتماع المتابعة في مدريد للمؤتمر المعنسي بالأمن والتعاون في اوروبا . ونحن نعلق اهمية خاصة على هذا الاجتماع . فبالنسبة لنا فان عملية المؤتمر المعنسي بالأمن والتعاون في اوروبا تبقى عاملاً جوهرياً لصياغة العلاقات بين الشرق والغرب وتعزيز نزع السلاح والأمن في اوروبا . ان الشعوب في اوروبا قد حصلت على فوائد ملموسة من الوثيقة الختامية لهيلسنكي رغم ان آمالها لم تتحقق تماماً . ان النكسات يمكن ان تحدث في سياسة طويلة الأمد ترمي الى الحفاظ على السلم . وهذه النكسات تجربة مريرة بالنسبة لهؤلاء الذين تأثروا بذلك . ولكن في هذه المرحلة بالضبط فمن الجوهري ان نستخدم الادوات المتاحة وان نحاول ان نعود الى سياسة التعقل . ان تنفيذ كل أجزاء الوثيقة الختامية ، كما نطالب ، يمكن ان يقدم اسهاماً أساسياً في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب وتثبيت السلم في اوروبا . وفي مدريد ، نستهدف

التوصل الى ولاية محددة لمؤتمر بشأن نزع السلاح في أوروبا كجزء من وثيقة ختامية متوازنة .

وقد اتخذت في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي خطوة حاسمة للحفاظ على السلم في أوروبا عندما استأنف الحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وبدأت المحادثات بشأن القوات النووية المتوسطة المدى في جنيف . ودعوني أضيف ملاحظة في هذا السياق : في ظل المرحلة الصعبة الحالية للعلاقات بين الشرق والغرب سوف يكون أمرا طيبا - والمستشار شميدت مقتنع بهذا - اذا أمكن اجراء محادثات مباشرة بين رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

ان اعلان بون لحلف شمال الاطلسي قد أكد مجددا على العناصر الرئيسية لسياسة المتعلقة بالامن : القدرة على الردع ، والمقدرة الدفاعية من ناحية ، ونزع السلاح والرقابة على الأسلحة من ناحية اخرى . ان نزع السلاح والرقابة على الأسلحة من السائل الحيوية ، ويشكلان جزءا لا يتجزأ من سياستنا الأمنية التي تخدم قضية السلم . ومن الجوهري ان نعطي شعوبنا الثقة بأن سياستنا الأمنية يمكن بالفعل أن تحافظ على السلم . ولا يكفي أن نتحدث عن نزع السلاح . ان الشعوب في الشرق والغرب على السواء تريد أن ترى نتائج ملموسة في نهاية الأمر . ان المستشار شميدت ، في بيانه الأخير الموجه الى الأمة ، قد اقتبس ما قاله الجنرال روجرز القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا :

" انني مقتنع بأن الطريق الوحيد الى مستقبل العالم الذي نريده يؤدي الى مائدة المفاوضات . ويجب ان نتفاوض حول نزع السلاح والرقابة على الأسلحة ، وحول كل أنواع القوات والأسلحة . فهذا هو الطريق الوحيد لوقف سباق التسلح لكلا الجانبين " . وعلى أساس الاقتراحات الشاملة المتعلقة بمفاوضات نزع السلاح والرقابة على الأسلحة والمقدمة من الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفياتي في اجتماع قمة الحلف في بون ، فاننا نؤيد فكرة المثابرة على المحادثات المكثفة لتحقيق نتائج ملموسة .

أولا ، نريد القيام بخفض حقيقي في الأسلحة الاستراتيجية النووية في الشرق والغرب . وان الاقتراحات الأمريكية للخفض الكبير في ترسانات الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية عن طريق

محادثات " ستارت " قد أثارت تطلعات عالمية جديدة الى التحول في سياسة نزع السلاح . ونرحب بحقيقة ان هذين البلدين يحاولان في جنيف ان يتفاوضا ليس فقط بشأن الحد من اسلحتهما العابرة للقارات ، ولكن اجرا' خفض كبير فيها أيضا .

ثانياً ، نريد ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية . والاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفياتي في محادثات جنيف والذي يقضي بأن ينبذ كلا الطرفين تماما مجموعة من الأسلحة تعتبر ذات تهديد خاص لهما ، يتضمن في ثناياه احتمال اتخاذ خطوة أولى تجاه نزع السلاح ومن ثم ازالة التهديد الذي نحسه جميعا في اوربا بسبب تكديس القذائف السوفياتية المتوسطة المدى . ان هذه المفاوضات التي تستأنف في جنيف اليوم زادت أهمية خاصة بالنسبة لنا .

وبالتصديق على معاهدة عدم الانتشار ، فاننا نحن الالمان قد تعهدنا بالألا نمتلك الأسلحة النووية على الإطلاق . ولذلك فان الحكومة الاتحادية تشعر بأنها محقة أكثر في مطالبتها مرارا وتكرارا بأن تلتزم الدول النووية بما قطعت على نفسها بمقتضى المعاهدة .

ثالثا ، نريد التوصل الى حظر شامل مقنن على جميع الأسلحة الكيميائية ، وبلادي ، التي تلزم نفسها طوال عدة سنوات بهذه القضية بتفان خاص ، قد تقدمت مؤخرا بمقترحات واقعية ومقبولة للتوصل الى اتفاق حول وسائل موثوق بها للتحقق من الالتزام بالمعاهدة التي تحظر الاسلحة الكيميائية . وانني أناشد جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يدرسوا هذه المقترحات بعناية .

رابعاً ، نود ان تخفض القوات في اوروبا الوسطى . ان اوروبا لديها أكبر حشد من القوات المسلحة التقليدية المتجابهة . ان التقدم المحرز في محادثات فيينا حول التخفيضات المتبادلة والمتوازنة للقوات له أهمية خاصة لنا ، لاننا نعيش في قلب هذه المنطقة .

وعلاوة على ذلك فان اي مؤتمر لنزع السلاح في اوروبا يجب أن يتفق على تدابير بناء الثقة لكل اوروبا ، من المحيط الاطلسي حتى جبال الاورال ، ويساعد ذلك على اضافة المزيد من الوضوح على الأنشطة العسكرية المحتلة في اوروبا ، ويعمل على التقليل وفي الأمد الطويل من التخوف المتبادل ومن خطر التصعيد العسكري غير المقصود .

وان مسؤوليتنا الخاصة في اوروبا وفي الاتحاد الاوروبي وفي حلف الاطلسي لا تعني ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تستطيع ان تتجاهل الازمات في اماكن أخرى من العالم . فنحن نعلم ان المشاكل في أجزاء أخرى من العالم ، مهما كانت بعيدة ، قد تكون لها أيضا آثار مباشرة بالنسبة لنا تماماً مثلما قد تؤثر سريعا التطورات في اوروبا على أقاليم أخرى في العالم . ونحن لا نشاهد فقط هذه الآثار بل نحس بها مادياً ، وذلك بالاخص نظرا الى مصير الشعب المتأثر بها مباشرة .

ان الحكومة الاتحادية تتابع التطورات في الشرق الأوسط بقلق خاص .

ان اغتيال بشير الجميل ، الرئيس اللبناني المنتخب ، والمذبحة الرهيبة التي ارتكبت في معسكرات اللاجئين الفلسطينيين ، قد جعلنا مرة أخرى تحقيق السلم في الشرق الأوسط أمراً أصعب منألا . ان الحكومة الاتحادية ، شأنها في ذلك شأن حلفائها الاوروبيين ، تدرك بشدة هذه الأعمال الإجرامية . وهي تطالب بتدابير فعالة لحماية السكان المدنيين علاوة على مطالبتها بتحقيق مستقل . ويحدوها الأمل في أن الانتشار الجديد للقوات المتعددة الجنسيات سيساعد على وضع حد للعنف والاغتيالات .

لا بد من اعادة اقرار سيادة ذاك البلد وسلامته الإقليمية وارساء مؤسساته الدستورية بأسرع ما يمكن ويتطلب ذلك الانسحاب السريع لكل القوات الموجودة في ذاك البلد ضد ارادة حكومة لبنان . وتأمل الحكومة الاتحادية أيضا في اتحاد كل القوى السياسية في لبنان من أجل اعادة تعمير ذاك البلد ، وفي اماكن الحيلولة دون المزيد من أعمال العنف بممارسة ضبط النفس .

انه لا يمكن اقرار السلم والاستقرار في الشرق الاوسط الا من خلال تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة . وتتطلب هذه التسوية مشاركة جميع الاطراف في المنطقة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية فيها . ويجب ان تقوم على مبدأ الا من لكل الدول في المنطقة بما فيها اسرائيل ، وعلى العدل لكل الشعوب بما في ذلك الفلسطينيين الذين لهم الحق في تقرير المصير . واخيرا يجب ان تقوم على الاعتراف المتبادل بكل الاطراف المعنية .

لذلك ، ترحب الحكومة الاتحادية بالمبادرة الجديدة التي اقدم عليها الرئيس ريغان كخطوة هامة للتوفيق بين حقوق الاطراف المعنية ، وسجلت الحكومة الاتحادية مع الارتياح أيضا انه في ميثاق فاس اتفقت كل الدول العربية تقريبا ، وللمرة الاولى ، على سياسة تقوم على السلم بين كل البلدان في المنطقة . ان الحكومة الاتحادية تناشد كل المعنيين انتهاز هذه الفرصة لبداية جديدة وبسند كل الجهود من أجل التوصل الى تسويات سلمية شاملة .

ان سياسة قمع السكان السود في جنوب افريقيا والتفرقة العنصرية لا تعد انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان فحسب بل انها قد تؤدي أيضا الى مجابهة داخلية لها آثار مدمرة على البلد والاقليم بأسره .

لا بد ان تنال ناميبيا في النهاية استقلالها في عام ١٩٨٣ من خلال انتخابات حرة ، على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا يمكن توقع السلم الدائم في افريقيا الا اذا استطاعت بلدان هذه القارة تقرير مصيرها بنفسها وبدون ضغط من الدول الاجنبية . ان وجود قوات اجنبية يفسد أية جهود ترمي لحسم النزاعات بالوسائل السلمية .

ان الحكومة الاتحادية ترحب بالاقتراحات التي طرحها رئيس جمهورية كوريا لتخفيف التوترات في بلاده المنقسمة ، عن طريق الحوار والتفاوض لتحقيق التوحيد السلمي بين شمال كوريا وجنوبها . لقد حثت الحكومة الاتحادية على تسوية سلمية للنزاع في جنوب الاطلسي منذ بدايته . ونحن نرحب بالخطوات البناءة الاولى التي تستهدف تطبيع العلاقات بين بريطانيا العظمى والارجنتين . ان الحل الدائم لهذا الخلاف يكمن فقط في الحوار السياسي والمفاوضات .

وما زال من أهم الحكومة الاتحادية الحفاظ على العلاقات الوثيقة الطيبة القائمة منذ زمن طويل مع بلدان أمريكا اللاتينية . وتشعر الحكومة الاتحادية بأن انضمام البرتغال واسبانيا القريب إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يعزز علاقات الاتحاد مع بلدان أمريكا اللاتينية . ونحن نؤيد بشدة الجهود الرامية إلى ضمان احترام كل البلدان لمبدأ عدم الانحياز . ونسعى لتعزيز وحماية عدم الانحياز من خلال سياستنا الانمائية القائمة على المشاركة . وتشجع جمهورية ألمانيا الاتحادية التعاون الاقليمي في العالم الثالث الذي يساعد على تعزيز الاستقرار والاستقلال والسلم .

ان الحكومة الاتحادية تؤيد أيضا تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ عالمي لمبدأ نزع القوة وكبح جماح سباق التسلح ، كما أنها تؤيد الاتفاقات الخاصة بتدابير بناء الثقة . وهي تساند أيضا مباشرة هذه الجهود بمبادرات من جانبها . ويحدونا الأمل في ان تطور الأمم المتحدة اقتراحاتنا لأجل وضع مدونة سلوك خاصة بتدابير بناء الثقة التي تقدمنا بها للدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ونحن نتوقع ان تهين الندوة الدولية لتدابير بناء الثقة ، المزمع عقدها في ألمانيا الاتحادية في العام القادم ، دفعة جديدة لتطوير مثل هذه التدابير ، التي تشكل اداة ذات أهمية عالمية بالنسبة لسياسة السلم .

منذ الدورة الماضية للجمعية العامة ، اضطرت آلاف عديدة من الناس الى الهرب من أوطانها أو طردوا منها . وينبغي علينا ألا نسمح بقيام وضع يضطر فيه ملايين الناس الى مغادرة بلادهم مؤقتا ، أو حتى بصفة دائمة سعيا وراء ملجأ في أماكن أخرى . ان توافق الآراء الأساسي بشأن الحاجة الى اجراءات وقائية مناسبة الذي تحقق في الدورة الأخيرة ، يمثل خطوة أولى نحو تحسين التعاون بين البلدان والمؤسسات الدولية لتلافي التدفقات الجديدة من اللاجئين ، وعلينا أن نحافظ على هذا التوافق في الرأي ، كما ينبغي على الفريق العامل من الخبراء الحكوميين المزمع انشاؤه أن يبدأ عمله في أقرب فرصة ممكنة .

نظرا للانتهاكات العديدة لحقوق الانسان في مختلف أرجاء العالم ، فانه لا يكفي الاعلان عن النوايا الطيبة ، ويتعين علينا أن نواصل العمل الجاد المثابر في سبيل توفير الحماية الدولية لحقوق الانسان ، وأن نوالي تحسينها . ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تعتقد أنه من اللازم انشاء محكمة دولية لحقوق الانسان لهذا الغرض ، ونحن نعلق أهمية خاصة على مبادرتنا الرامية الى تحقيق الغاء شامل وعلى نطاق العالم لعقوبة الاعدام . واننا نعرف أنه بسبب التقاليد القانونية المختلفة والمعتقدات الدينية قد تنظر بلدان عديدة الى هذه المسألة نظرة مختلفة ، الا أننا ننادى بأن على البلدان التي ترغب في الغاء عقوبة الاعدام ، أن تصرح بذلك على الصعيد الدولي ، وأن تعلنه بوضوح وبشكل يقيد ها .

ان اقتصاد العالم معتل ، وبشكل ذلك تهديدا للاستقرار والسلم . وفي الوقت ذاته ، فإن احتمالات القضاء على الجوع والعوز هي الآن أقل مما كانت عليه في أى وقت مضى . وازاء خلفية من أسعار فوائد مرتفعة ، تعاني البلدان المتقدمة صناعيا من كساد متواصل . ان معدلات البطالة آخذة في الارتفاع نتيجة لذلك ، كما أننا نشهد تدهورا في التجارة الدولية وضغطا حثيثا متزايدا . ان كل هذه التطورات ضارة بنا جميعا ولا سيما بلدان العالم الثالث .

ونتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية ، وللععبء الثقيل الدائم المترتب على تكاليف واردات النفط ، وأسعار الفائدة المرتفعة المتقلبة ، فإن البلدان النامية ترى فرص الاقتراض المتاحة لها محدودة . ان تكاليف خدمة الدين المرتفعة تشكل عبئا على اقتصاداتها يستلزمها الى أقصى حدود قدرتها ، بل وإلى ما قد

يتجاوز ذلك في بعض الأحيان . ان على البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية أن تتعاون بروح من المشاركة لتعيد النمو المستقر والتنمية في الاقتصاد العالمي . ان المنظمات الدولية القائمة ، مثل صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي ، ينبغي أن تبقى فعالة .

هناك مهمة رئيسية أخرى تتمثل في ضرورة الحفاظ على التجارة الحرة وتدفعات رأس المال . فلا ينبغي أن يتجاهل أي بلد الالتزامات التي قطعها على نفسه بمقتضى الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة . ان من يهدد هذا الاتفاق ، يزيد من خطورة الأزمة الاقتصادية العالمية . وبالإضافة الى ذلك ، ونظرا لتدهور أسعار السلع الأساسية ، فإننا في حاجة الى نظام عالمي لتثبيت الدخول الناجمة عن الصادرات .

اننا بطبيعة الحال ، سوف نسعى الى زيادة المساعدة الرسمية في حدود الأموال المتاحة . ورغم الوضع الاقتصادي العسير ، والمشاكل العديدة في الموازنة ، والانخفاض البالغ ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج الوطني ، والعجز الكبير في الحساب الجاري ، فان جمهورية المانيا الاتحادية قد وفرت مساعدة رسمية قدرها ٧٢٢ بليون مارك ألماني في (١٩٨١) ، أي ما يعادل ٤٦٠ في المائة من إجمالي ناتجنا الوطني ، وهذا أقصى ما قمنا بتوفيره حتى الآن .

بالإضافة الى ذلك ، فانه يتعين في الوقت الحالي على البلدان النامية أن تبذل المزيد من الجهود من جانبها . ان الاقتصاد ، والاستخدام الحذر لرأس المال المتاح ، والسياسة الحكيمة للديون ، كلها أمور لازمة . ان سياسة التنمية ينبغي ان تركز على مجالات خاصة ، ويشمل ذلك قبل كل شيء تعزيز الزراعة ودعمها في العالم الثالث ، فهي القطاع الذي يحدد النمو الاقتصادي وتوفير الغذاء في كثير من بلدان العالم الثالث .

ينبغي التأكيد أيضا على قطاع الطاقة . فقد أصبحت تكاليف توفير الطاقة بالنسبة للعديد من البلدان النامية عبئا يكاد لا يحتمل . ومناءً على ذلك ، فان هذا مجال جدير بالأولوية في المساعدات الانمائية التي تقدمها جمهورية المانيا الاتحادية . كما أنه يشكل في نظرنا مساهمة في برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

ان حماية البيئة ينبغي أن ينظر اليها أيضا على أنها مجال هام للتعاون ، وعلينا أن نحول

دون تدمير الانسان لقاعدة حياته ، بتلويثه دون اكثراث للبيئة ، وباستنزافه للموارد الثمينة . وينبغي بذل الكثير من الجهد في هذا المجال .

أخيرا ، ينبغي ألا ننسى أن تكاثر سكان العالم قد يجب ويبتل أثر جميع جهودنا المبذولة من أجل المزيد من الاستقرار في الاقتصاد الدولي .

لقد بذل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث الخاص بقانون البحار محاولة تاريخية لاستحداث نظام دولي لاستخدام محيطات العالم . وقد لعبت جمهورية المانيا الاتحادية دورا فعالا وبنّاء في سبيل ذلك .

اننا نسلّم بأن النتائج لم تأت على قدر الآمال من جميع النواحي . وباستثناء بعض الأحكام التي تعتبر مدعاة للرضا ، فإن هناك ترتيبات تتعلق بالتعددين مستقبلا في أعمال البحار تجعل من الصعب علينا أن نقرر التوقيع على مشروع الاتفاقية . اننا نرى أنه من المؤسف للغاية أن المؤتمر لم يتمكن من تقديم نتائج تستحث توافق الآراء . ان الحكومة الاتحادية سوف تقرر ما اذا كانت ستوقع على الاتفاقية أم لا بعد دراسة دقيقة ومشاورات وثيقة مع مشاركين آخرين في المؤتمر .

ان استمرار الحوار بين الشمال والجنوب له أهمية حاسمة فيما يتعلق بتحقيق تعاون يتسم بالثقة بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية . لقد قررنا جميعا بالاجماع اجراء مفاوضات عالمية شاملة بشأن موضوعات الموائد الأولية ، والطاقة ، والتجارة ، والتنمية ، والمسائل النقدية ، والمساكن . ان جمهورية المانيا الاتحادية بالاشتراك مع شركائها في الاتحاد الاوروبي ، تحتل على الشروع في هذه المفاوضات الآن . لقد تم اتخاذ موقف بنّاء في مؤتمر القمة الاقتصادية في فرساي بشأن قرار خاص بالبدء في المفاوضات العالمية الشاملة ، وقد اعتمدته منذ ذلك الحين جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وينبغي التوصل الآن الى اتفاق بشأن البدء مبكرا في المفاوضات العالمية الشاملة . ان الآمال التي علقت على الأمم المتحدة في العقود الماضية لم تتحقق ، ولكن ينبغي علينا ألا نتغاضى عن الحقيقة القائلة بان الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون أقوى من الارادة السياسية لجميع أعضائها في العمل معا بصورة مسؤولة وروح الميثاق . ان الذين يفضلون التصويت على أهداف قصيرة

الأجل ، أو على قرارات متخذة من جانب واحد ، بدلا من السعي الى التوصل الى حل وسط وتحقيق توافق الآراء ، انما يسدون السبيل الى مفاوضات أصيلة في هذا المحفل .
انني أرحب بروح الصراحة الشجاعة والواقعية التي وصف بها الأمين العام حالة هذه المنظمة في تقريره السنوي . كما أنني أرحب أيضا باقتراحاته البناءة من أجل تحسين عمل منظمة الأمم المتحدة والدور الذي يضطلع به مجلس الأمن . وسوف تدعم حكومة بلادي بنشاط الجهود المبذولة في سبيل ذلك .

ان احدى المهام الاساسية للأمم المتحدة ، كما كان الامر من قبل ، هي الاسهام الفعال في صيانة السلم العالمي . ولكي يكون في مقدورها القيام بذلك لا بد من تعزيزها ومن أن تستخدم بطريقة أفضل الاجهزة القائمة لهذا الغرض .

ان السياسة الخارجية التي تنتهجها جمهورية المانيا الاتحادية هي سياسة من أجل السلام وسوف تظل دوما هكذا . ونحن نتبع هذه السياسة بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الاوروبي ، الذي هو اتحاد متفتح النظرة حساس لمسؤولياته في العالم ، وبالتحالف مع الولايات المتحدة وكندا . ان سياستنا السلمية تتسم بالاستمرارية ، وهي قائمة على النتائج التي استخلصناها من تاريخنا وتأثرة بموقفنا كبلد مقسم يقع على الحدود المشتركة بين الشرق والغرب . وهذه السياسة تحظى بدعم واسع النطاق من جميع قطاعات السكان ولا يمكن نبذها وفقا للاهواء .

ان مهمتنا الاساسية هي صيانة السلام . ولا يكفي ان نبذل المخاوف ، وانما ينبغي أيضا أن نقاوم الأخطار التي تهددنا على نطاق عالمي . وكما قال الفيلسوف الالماني ايمانويل كانت : " ان السلم ليس حالة طبيعية ، فلا بد من اقامته والعمل من أجله دوما " .

ولكي نقوم بذلك ، لا بد من أن نستخدم بالكامل قدرتنا على الاقتناع وأن نفي بمسؤوليتنا السياسية والاخلاقية . وينبغي ألا نعتقد ، كما قال باسكال ، بأن كل ما هو حقيقي يقع على جانب واحد من الجبل وكل ما هو زائف يقع على الجانب الآخر . وبما أن التهديدات عالمية ، فانه ينبغي أن تطبق القواعد العالمية للسلوك . وهذه هي الروح التي يصطبغ بها ميثاق الأمم المتحدة . ويمكن فقط ، من خلال هذه الروح ، أن نتمكن من متابعة استراتيجية فعالة لصيانة السلام .

السيد هارالامبولوس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان انتخابكم ،

سيدى الرئيس ، لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة يعد تحية لصفاتكم البارزة كدبلوماسي ، واعترافا بخبرتكم الواسعة . وهو أيضا ضمان بأن عمل هذه الجمعية سوف يدار بفعالية وحكمة . فاسمحوا لي أن أهنئكم بكل حرارة .

وفي هذه المناسبة ، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي للرئيس السابق ، السيد عصمت كئانسي ،

الذي حظي بتقدير هذه الجمعية للطريقة المثالية التي قاد بها عملها ، وللمبادرات البنّاءة ولتعزيزه مكانة منصبه الرفيع * .

ويسعدني أيضا بصفة خاصة أن أهنيئ أميننا العام الموقر ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار . ففي العام الأول الذي تولى فيه منصبه قام بمهته بتفان ومهارة غير عادية ، الامر الذي جعله يكتسب ، عن حق ، ثقة عظيمة وتقدير كبير .

ان رئيس مجلس وزراء الاتحاد الاوروبي ، السيد اليان - جنسن ، وزير خارجية الدانمرك ، عرض امام الجمعية وجهات نظر الدول العشرة الاعضاء في الاتحاد حول المشكلات الدولية الرئيسية . واني اود أن اكرر ، مع ذلك ، ان السياسة الخارجية للحكومة اليونانية تركز أساسا على الاحترام المطلق لمبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية . وبالتالي ، فنحن نولي أهمية كبرى لتدعيم الوفاق ونزع السلاح وكذلك للتعاون الدولي . ونحن نؤيد أيضا بأقوى العبارات الممكنة أى جهد يبذل لتعزيز احترام حقوق الانسان في جميع أنحاء العالم . وفي هذه المرحلة اود أن أتقدم بتحليل تفصيلي لموقف حكومتي بشأن المشاكل التي تهم اليونان بصفة خاصة .

ففي المقام الاول ، هناك مشكلة الشرق الاوسط . وعلاوة على أهميتها الدولية الكبرى ، فانها تثير الاهتمام الخاص لليونان ، ليس فقط بسبب قربنا جغرافيا من المنطقة التي تسودها الازمة ، ولكن أيضا بسبب الروابط التقليدية التي تربطنا بالعالم العربي . وهذا يفسر المبادرات العديدة التي اتخذتها حكومتي في الشهور القليلة الماضية في اطار الاتحاد الاوروبي وكذلك في المحافل الدولية الاخرى ، بهدف تعزيز القضية الفلسطينية واستعادة السلام في لبنان .

لقد تميز افتتاح الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة بارتكاب جريمة بشعة ، هي المذبحة التي ارتكبت ضد مئات الفلسطينيين الابرياء في مخيمات بيروت . ان الظروف الدقيقة لهذه المذبحة التي ارتكبت ببرود لن تعرف الى ان يجري تحقيق ملائم في هذا الموضوع ، ومع ذلك ،

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد رولانديس (قبرص) .

فليس هناك أدنى شك في أن هذه المذبحة قد ارتكبت في منطقة تقع تحت السيطرة الوطنية للجيش الاسرائيلي . لذا ، فان اسرائيل لا يمكن أن تعفى من اللوم على ما حدث . لقد أدانت حكومتي مرارا وبأقوى العبارات الغزو الاسرائيلي في لبنان . وعندما نجح المبعوث الخاص للولايات المتحدة ، السيد حبيب ، في ترتيب رفع الحصار عن غرب بيروت بطريقة سلمية ، شعرنا بالأمل في أن الاحداث في الشرق الأوسط يمكن أن تأخذ اتجاهها بناء .

ولم يستمر تفاؤلنا طويلا ، لأنه بعد اغتيال الرئيس المنتخب للبنان ، قامت القوات الاسرائيلية منتهكة اتفاق حبيب بغزو بيروت الغربية ، وفتحت الطريق للمذبحة المروعة للمدنيين الفلسطينيين التي تلت ذلك . ولم تضيع بلادى وقتا فطالبت مجلس الأمن باتخاذ تدابير ملائمة فعالة للحفاظ على حياة السكان المدنيين في لبنان .

ومع ذلك ، لا تزال هناك بعض العلامات المشجعة . واني أشير هنا الى خطة ريغمان التي يمكن اعتبارها خطوة أولى في عملية قد تسفر عن حل للمشكلة الفلسطينية . وأود أيضا أن أنوه في هذا السياق بمقترحات القمة العربية في فاس التي أعلن عنها بعد ذلك بقليل . واني أؤكد على حقيقة أن البلدان العربية التي شاركت في المؤتمر قد أجمعت على تقديم عدد من المقترحات الهامة بهدف ايجاد حل شامل يرضي الفلسطينيين .

هذا هو وقت العمل ليس فقط من جانب أطراف النزاع ، ولكن من المجتمع الدولي بأسره . ويجب أن يتعزز موقف منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تتمكن من النهوض بدور أكثر فاعلية في عملية السلم اذا كنا لا نريد أن نرى مشاعر الاحباط واليأس القوية لدى الفلسطينيين بعد التجارب الأخيرة في لبنان ، تنعكس في موجة جديدة من العنف الدولي . ونحن نعتقد في هذا الصدد أنه علاوة على الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة الخاصة به ، يجب الاعتراف بحق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة الكاملة في مفاوضات السلام . وان نوضح ذلك ، فاننا نعتقد أن حق اسرائيل في الوجود ينبغي أن يتأكد بشكل قاطع ، وكذلك حقها في العيش في سلم مع الدول الأخرى في المنطقة داخل حدود آمنة ومعترف بها . ويجب على اسرائيل أن تدرك أنها لن تتمتع بالأمن من خلال استعمال القوة ، ولكنها ستتمتع به فقط من خلال الحوار والمفاوضات .

وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن الاستقرار في لبنان يؤثر تأثيرا مباشرا على عملية البحث عن حل سلمي لمسألة الشرق الأوسط . ولهذا السبب وللتعبير كذلك عن تضامننا مع لبنان الذي عانى شعبه على نحو بشع ، يتعين علينا أن نشجع جميع الخطوات التي تؤدي الى استقرار لبنان بعودة الحياة الطبيعية اليه واستعادة الحكومة اللبنانية لسلطتها على جميع التراب

الوطني اللبناني . وهذه الروح ، فاننا نعبر عن اغتباطنا لانتخاب رئيس جديد ، ونأمل جادين في أن يؤدي هذا التطور الى بدء حقبة جديدة في هذا البلد .

تولي حكومة اليونان أهمية بالغة لمشكلة قبرص سواء بسبب الروابط المعروفة جيدا بين الشعبين اليوناني والقبرصي ، أو باعتبار أن اليونان هي احدى الدول الضامنة لسيادة واستقلال وسلامة أراضي جمهورية قبرص بموجب أحكام معاهدات عام ١٩٦٠ .

ويمكن ايجاز المكونات الأساسية لهذه المشكلة كما يلي :

ان أكثر من ٣٦ في المائة من أراضي جمهورية قبرص محتل من جانب القوات التركية . وتبعاً لذلك ، فان حكومة جمهورية قبرص غير قادرة على ممارسة حقوقها في السيادة على أراضيها بالكامل ، وقد نزح آلاف القبارصة اليونانيين ، وهم يعيشون كلاجئين داخل بلادهم . ومن ناحية أخرى ، أعربت الأقلية القبرصية التركية عن قلقها العميق على أمنها ، وكذلك أعرب القبارصة اليونانيون عن مخاوفهم بشأن أمنهم نظراً الى التهديد الدائم الذي أخذ شكلاً مأساوياً من خلال الغزو التركي واحتلال الجزيرة على اثره . فضلاً عن ذلك ، لا يمكننا أن نغفل عاملاً أساسياً في مشكلة قبرص يمثل في أن ٨٠ في المائة من سكان جمهورية قبرص هم من القبارصة اليونانيين في حين أن ١٨ في المائة فقط من القبارصة الأتراك . ورغم مرور ثماني سنوات على غزو عام ١٩٧٤ ، فان المحادثات بين الطائفتين التي استمرت منذئذ تحت اشراف الأمين العام قد أخفقت في التوصل الى أية نتائج .

واذاً هذه الحقائق وهذا الطريق المسدود قدم السيد اندرياس باباندريو رئيس وزراء اليونان منذ بضعة شهور مقترحاً بئناً يتضمن أساساً انسحاب جميع القوات الأجنبية من أراضي جمهورية قبرص وزيادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في محاولة لتهديد المخاوف التي تشعر بها الأقلية التركية بشأن أمنها . وفي هذا الصدد ، أوضح رئيس وزراء اليونان أن اليونان مستعدة لتقديم اسهام مالي كبير لتغطية النفقات الإضافية المترتبة على زيادة حجم قوات حفظ السلام . وبعد انسحاب القوات الأجنبية وانتشار قوات الأمم المتحدة ، سوف تتوفر الظروف التي تسمح باجراء محادثات بئناً بين الطائفتين بهدف التوصل الى حل عادل لمشكلة قبرص يحظى بقبول الجميع . ويتمثل الهدف النهائي في الحفاظ على استقلال وسلامة أراضي ووحدة قبرص ووضعها غير المنحاز وفقاً لقرارات هذه الجمعية ذات الصلة .

وليست مشكلتنا الشرق الأوسط وقهرض المشكلتين الوحيدتين اللتين تترتبان على استعمال القوة وتمثلان انتهاكا لمبادئ الميثاق والتزاماته . فهناك أزمات دولية خطيرة أخرى نشأت نتيجة للاستخدام غير المشروع للقوة الذي أدى الى احتلال أراضي بلدان أخرى رغم الادانات الجماعية المتكررة الصادرة عن هذه الجمعية ومناشداتها وضع حد لذك الاحتلال ، كما هو الحال في كمبوتشيا وأفغانستان . لقد أدانت اليونان دائما وبقوة جميع أعمال الغزو والاحتلال الأجنبي بغض النظر عن من هو المعتدى .

ان ما ذكرته توا لا يعني اننا لا نتعاطف مع نضال الشعوب التي انكرت عليها حقوقها الأساسية في تقرير المصير . وفي هذا السياق ، تقدم حكومة بلادي تأييدها المعنوي لحركات التحرر الوطني . وعند هذه النقطة ، أود أن أعرب بصفة خاصة عن قلق حكومة اليونان ازاء الوضع في امريكا الوسطى ، وبصورة أكثر تحديدا في السلفادور ونيكاراغوا ، وازاء خطر اتساع رقعة النزاع في السلفادور بحيث يصبح نزاعا إقليميا . وتدعو اليونان الى تسوية سياسية متفاوض عليها في السلفادور وتعرب عن اعتقادها الراسخ بضرورة اشراك كل من جبهة فارابوند ومارتي للتحرر الوطني (فرنتي دي ليبراثيون ناشيونال فارابوند ومارتي) والجبهة الديمقراطية الثورية (فرانتي ديموكراتيكورفوليوشيوناريو) في هذه التسوية كممثلين للقوى السياسية .

وبنفس الروح ، ندين بأشد عبارات الادانة الاحتلال غير المشروع المستمر لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، وتعرب عن تأييدنا الراسخ للجهود التي تبذلها البلدان الغربية التي تكون فريق الاتصال ونحثها على أن تبذل كل ما تستطيع من جهد من أجل أن يتم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون المزيد من التأخير . وانه لمن الامور المشجعة أن نرى هذه الجهود قد أدت مؤخرا الى احراز تقدم يبعث على الآمال . ونتيجة لهذا أصبح استقلال ناميبيا أكثر قربا الآن عنه في أى وقت مضى .

لقد قدم الأمين العام السيد دي كوبيار الى الجمعية في السابع من أيلول / سبتمبر الجارى تقريره الشجاع الشامل الذى يتسم ببعد النظر بشأن وضع هذه المنظمة . وهو يشير في عبارات واضحة الى انحدار هذه المنظمة ، وانني لأشاطره تقييمه ، وأشعر بأنني مضطرب في هذه المرحلة الحرجة لأن أعرب عن خيبة أمل بلادي العميقة من جراء اخفاق الأمم المتحدة في أن تسهم في الحفاظ على السلم ، وفي حماية سيادة الدول الأعضاء . ومن تحصيل الحاصل انه اذا ما استمر هذا الاتجاه ، فان هذه المنظمة ، التي انشئت كي تعكس آمال وتطلعات الانسانية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية ، سوف تتحول الى بيروقراطية دولية زخرفية . وهذه ليست بال اللحظة المناسبة لي لتناول أسباب هذه الأزمة . ومع ذلك ، يتفق الجميع على مسؤولية الدول الكبرى الى حد كبير في انحدار هذه المنظمة ، وذلك أيضا بالنسبة للعديد من الدول التي تبدى ازراءها للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة .

ان اليونان وهو بلد محب للسلام بحكم تقاليد القديمة قد تابع باهتمام حقيقي التطورات الاخيرة المتعلقة بنزع السلاح وبصفة خاصة اجراءات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت منذ بضعة أشهر . لكن للأسف ، ورغمنا عن حقيقة أن أحدا لم يعترض على الحاجة الملحة لنزع السلاح ، لم تسفر الدورة الاستثنائية عن النتائج التي كنا نترقبها جميعا . ومع ذلك ، يجب ألا ينسى أنها أظهرت اصرار جميع الشعوب على العيش في سلم بعيدا عن ويلات الحرب . ويجب على جميع الحكومات ، ولاسيما الدولتان العظيمتان الرئيسيتان ، أن تدرك المعنى الحقيقي لهذه الرسالة ، وان تضاعف من جهودها في هذا الشأن . ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة ومحددة لتعزيز الوفاق والتعاون بين الدول ، ولتصهيد الطريق لاتخاذ تدابير فعالة للرقابة على التسلح ونزع السلاح . وهذه الجهود يجب أن توجه الى كل من نزع السلاح النووي والتقليدي على حد سواء . ومن الضروري أن نتذكر أن نزع السلاح النووي لن يتحقق بطريقة مرضية ، اذا لم يكن مصحوبا بنزع السلاح التقليدي وكذلك بأسلحة الدمار الشامل .

وبهذه الروح ، نرحب بالمفاوضات التي تجرى حاليا في جنيف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، ونأمل مخلصين في أن تسفر عن تطورات ايجابية . ونحن ، من جانبنا ، نعارض - من حيث المبدأ - تقسيم العالم الى مجموعات وكتل متصارعة . ويعتبر التغلب على هذا التقسيم جزءا لا يتجزأ من سياستنا طويلة المدى . وفي هذا السياق ، نعرب عن امتناننا العميق لحركة عدم الانحياز لدورها في تعزيز قضية السلم . ولا يسعنا الا نهني أعضاء هذه الحركة على مقررهم القاضي بأن يظلوا بمنأى عن الكتل العسكرية . ومع ذلك ، فلا يمكن أن يكون السلم كاملا ما لم يكن مصحوبا باحترام حقوق الانسان وكذلك بالتطور والتنمية الاقتصادية والتعاون بين البلدان .

ان اليونان الديمقراطية بتقاليدها الثقافية والوطنية البعيدة الأمد ، ملتزمة ومتمسكة تماما وبشدة باحترام حقوق الانسان . فلم يتم مطلقا اضطهاد أى شخص في اليونان سواء بسبب عرقه أو دينه أو عقيدته . لذا ، فاننا نلاحظ بأسف عميق ما يتم في العديد من

البلدان من تعذيب الأشخاص ، أو اختفائهم دون أن يتركوا أى أثر ، أو حرمانهم من حقوقهم الأساسية . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض البلدان متذرة بذريعة عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، ترفض أن تتعاون مع الأجهزة الدولية الملائمة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان . ان اليونان تدّين أى شكل من أشكال التفرقة العنصرية ، وبصفة خاصة ، سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا بصرف النظر عن النداءات الملحة للمجتمع الدولي بالمطالبة بوضع حد سريع لهذه السياسة .

ان الوضع الاقتصادى السيئ السائد في جميع أنحاء العالم قد أدى الى نكسة خطيرة في قضايا الشمال والجنوب . ان الاتجاهات الانكماشية في أسواق الاقتصادات المتقدمة ، وهي اتجاهات لم يتم التمكن من حسمها بعد ، انما تعيق أى غوث سريع للبلدان النامية ، التي ينبغي لاقتصاداتها الضعيفة بالفعل بل والمعرضة للسقوط ، أن تدفع الى الأمام لكي تتقدم بمعدل مقبول . ويبدو أن الحوار بين الشمال والجنوب يحتضر . فلقد أصبح الجمود والطريق المسدود هما القاعدة ومادونهما استثناء .

ومع ذلك ، علينا ان نأمل ان هذه الدورة للجمعية العامة سوف تسمح أخيرا بالتوصل الى اتفاق لبدء المفاوضات العالمية وهو الاتفاق الذى لم نتمكن من الوصول اليه حتى الآن . ان اجتماعي كنكون وفرساي يمثلان محاولتين جادتين لاعطاء دفعة جديدة للمفاوضات الشاملة . ان الجهود التي تبذل في هذا الشأن يجب ان تستمر في اطار الامم المتحدة بمشاركة جميع الدول الاعضاء . ويتعين على الدول المتقدمة بصفة خاصة ان تتحمل دورها ومسؤولياتها . وسوف تشارك بلادى في اى جهد يبذل في هذا الشأن . ومن المؤكد كذلك انه اذا لم نتمكن من تضيق الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغربية فان عدم الاستقرار سوف يتزايد مما يهدد السلم في كل ارجاء العالم .

ان مؤتمر الامم المتحدة حول مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة المنعقد في نيروبي يمثل تحديا شاملا لايجاد سبل جديدة لاستخدام مثل هذه المصادر من الطاقة . لقد ادى اجتماع اللجنة المؤقتة الى خلق مناخ ايجابي يسمح باستمرار المشاورات بهدف تطبيق برنامج عمل نيروبي .

ان أمما متحدة اقوى وأنشط عليها ان تدرس الحلول الممكنة للعديد من المشكلات الاقتصادية التي يواجهها عالم اليوم . ويجب ان تستخدم المنظمة كي نحقق من خلالها هذا الهدف .

ولن اكون قد وفيت واجبي حقه اذا لم اشر الى المؤتمر الاخير لقانون البحار . واليونان وهي دولة بحرية ترحب بانتهاء أعمال هذا المؤتمر . ونحن نعتبر انه يمثل تطورا هاما سوف يسهم على ما نأمل في ايجاد حل للخلافات القائمة بين الدول وسوف يدعم التعاون الدولي ونحن ندعو جميع الدول بأن توقع وتصدق على هذه الاتفاقية .

في سياق كلمتي اعربت عن خيبة أمل بلادى بسبب ضعف الامم المتحدة في تأديتها واجباتها وبصفة خاصة عدم تمكنها من القيام بمهمتها الاساسية الا وهي الحفاظ على السلم في العالم وحماية سيادة الدول الاعضاء . ومع ذلك فاني أجد نفسي مضطرا كذلك لأن أعبر عن أحرامياتي بأن تتمكن الامم المتحدة تدريجيا من التغلب على ضعفها وان تتمكن من الوفاء

بمهمتها التي عهدت الانسانية بها اليها . ورغم أوجه القصور العديدة التي تعاني منها المنظمة ، فانها تظل — وسوف تظل باستمرار — الأمل الكبير الذى تتطلع اليه شعوب العالم بأسره المحبة للسلام وفي هذه المناسبة أود انؤكد للامين العام انه يمكن ان يعتمد على دعم حكومة بلادى في جهوده التي يبذلها لاستعادة هيبة وفعالية منظماتنا .

السيد شولتز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أبدأ حديثي بالاشادة بأميننا العام الجديد ، الذى اثبت تميزه العظيم في منصبه خلال الفترة الوجيزة التي خدمها حتى الآن . لقد سبق ان أعلن داغ همرشلد في حديث له للجمعية العامة انه مهما كانت الكلمة التي يختارها الانسان

" الاستقلال ، النزاهة ، الموضوعية ، فانها جميعا تصف الجوانب الأساسية لما يجب بغير استثناء ان يكون عليه موقف الامين العام " .

ان خافيير بيريز دى كوبيار هو رجل من العالم الثالث ، وانني فخور ان اقول انه من العالم الجديد ايضا ، لقد اوضح بالفعل التزامه الذى لا يحيد بهذا المعيار الصارم للغاية . واذ يفعل ذلك فلقد اكتسب تقدير حكومتي وعرفان اولئك الذين يؤمنون بمقاصد الميثاق . واهنى* ايضا السيد هولاي من هنغاريا لانتخابه رئيسا للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

انني اذ اقف امامكم اليوم لا استطيع الا ان افكر في علاقتي بهذه المدينة وبهذه القاعة . لقد ولدت على بعد اربعة اميال تقريبا من هنا ، ونشأت وتعلمت في مكان ليس ببعيد عن هنا عبر نهر الهدسون . وقمت بجولة في هذا المبنى بعد افتتاحه مباشرة في سنة ١٩٥٢ متعجبا ازا* حقيقة انشاء معبد يؤمل له ان يمحو الحرب على الاقل .

عندما قمت بهذه الجولة في بداية الخمسينات كان هناك اهتمام عام عظيم بما سمي بقاعة التأملات . واعتقد ان هذه القاعة لا تزال قائمة . ولكن في السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين فان هذه المؤسسة قد اصبحت اكثر شهرة بالكلام اكثر منها بالتأمل . لقد استمعت هذه القاعة الى افكار عظيمة جرى التعبير عنها ببلاغة ، واستمعت ايضا الى رياء وتفاهاات واعلانات مدوية عن البراءة ، كانت كلها في كثير من الاحيان تهدف الى تغطية اعمال غير انسانية وشائنة .

ولكن يجب ألا نهزأ بالكلمات ، فأنني أؤمن بأن اعظم تقدم في تاريخ الانسان لم يكن الآلة ولا استخدام الكهرباء ولا آلة الاحتراق الداخلي ، ومع ان هذه الامور كانت اساسية بالنسبة للتقدم ، فان اعظم انجاز قمنا به هو الخلق المباشر والظافر للغة . فالكلمات هي التي حررت اسلافنا من سجن الوحدة . اعطينا الكلمات الوسيلة لكي ننقل الى اطفالنا والمستقبل جوهره تاج الوجود الانساني ، الا وهي المعرفة . ان قانون هامورابي والكتاب المقدس ومنتخبات كونفوشيوس وتعاليم بوذا والقرآن ونفاذ بصيرة شكسبير وعقيدة مهاتما غاندي أو مارتن لوتر كنج — كل هذه كانت نسقا للكلمات .

ليس من المثير للاهتمام العميق ان اول ضحايا الطغاة هي الكلمات ؟ فليس هناك من أحد يعرف معنى الحرية اكثر من اولئك الذين القي القبض عليهم او ضربوا او سجنوا أو نفوا بسبب ما قالوه . ان رجلا واحدا يجهر برأيه — مثل ليتش فاليسا — هو اكثر خطورة من فرقة مسلحة . اننا هنا جميعا سواء وصلنا بعد رحلة طيران لمدة ساعة واحدة قصيرة كما فعلت ، أو جئنا من الطرف الاخر للمعمورة كما فعلتم ، ندخل هذه القاعة لغرض رئيسي واحد — ان نتحدث عما تراه حكوماتنا باعتباره المشكلات التي تجابهنا وكيف يمكن حلها . ويمكن ان نتفق جميعا حول نقطة واحدة ، وهي ان المشكلات كثيرة وصعبة . ولن احاول في الدقائق المحدودة المخصصة لي ان اعالج كلا من هذه القضايا او معظمها تفصيلا . وبدلا من ذلك أود ان أبين لكم شيئا من احساسنا بالمبادئ ومن النهج العام الذي سوف تسير عليه الولايات المتحدة في السعي الى حل مشكلاتنا المشتركة* .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

ان الامريكيين بحكم تاريخهم وميولهم شعب علمي ، ومع ذلك فانهم شعب ذو رؤية . وهذه الرؤية - وهي عادة بسيطة بل وفي بعض الأحيان ساذجة - هي التي حدث بنا في كثير من الأحيان الى أن نجرؤ وأن ننجز . ان نهج الرئيس ريغان ازاء السياسة الخارجية يستند تماما على معايير تم استنباطها من الخبرة الامريكية العملية . وكما أبرز ثوكوينفيل :

" ان امريكا من أجل تحقيق هدفها ، تعتمد على المصلحة الشخصية ، وتطلق العنان

لقوة الفرد وعقله " .

ويصدق ذلك الآن كما كان عندما قيل منذ ١٥٠ عاما . ان أداتنا الرئيسية الآن ، كما كانت حينذاك ، هي الحرية . وخصوصنا هم الطفلة والشموليون وممارسو الخوف والضغط .

وعلى هذا الأساس ، فان أفكار الرئيس ريغان وهيكل سياسته الخارجية هما من البساطة والصراحة بحيث أنهما قد يفهمننا نحن المنكبين على تفاصيل العمل اليومية . ولكنهما لا يفهمننا عن الرئيس أبدا ، فهو يردنا دائما الى الأساسيات . وسوف أتحدث اليوم عن هذه الأساسيات . انها تتضمن أربع أفكار توجه أعمالنا . وسوف نبدأ انطلاقا من الواقعية ، وسوف نتصرف عن قوة ، قوة المقدرة وقوة القصد ، وسوف نؤكد على الحاجة التي لاغنى عنها لتحقيق القبول ، وبناء الاتفاقات والتفاوض بشأن القضايا الأساسية ، وسوف نسير في علمنا انطلاقا من الايمان بأن التقدم ممكن ، حتى وان كان الطريق نحو الانجاز طويلا وشاقا .

اذا كنا نريد أن نغير العالم لا بد أن نفهمه أولا . لا بد أن نواجه الواقع - بكل ما يتضمنه من ألم ، وما يوفره من فرص . ان عصرنا بحاجة الى أولئك الذين هم ؛ كما قال هيريكليز ، لديهم رؤية لما ينتظرهم سواء أكان ذلك مجدا أم خطرا ، ولكنهم ينطلقون مع ذلك لمواجهة .

ان الواقع ليس وهما أو خفة يد ، وان كان الكثيرون يريدون منا أن نعتقد غير ذلك . ان الأجهزة الهائلة للدعاية السوفياتية تسعى يوميا الى تشويه الواقع ، وتلوي الحقيقة لأغراضها . وتشغل عالمنا حكومات كثيرة تسعى الى اخفاء الحقيقة عن شعوبها . وانهم يرغبون في سجن الحقيقة بالسيطرة على ما يمكن قراءته أو قوله أو الاستماع اليه . ويريدون منا أن نعتقد أن الأسود أبيض والأعلى أسفل . ان الكثير من واقع اليوم لا يسر . ان وصف الأحوال كما نراها ، وكما أفعل اليوم ، وكما فعل

الرئيس ريغان خلال رئاسته ، لا يعني أننا ننشد المواجهة - فنحن أبعد من ذلك تماما . ان قصدنا هو أن نتجنب سوء الفهم وأن نخلق الظروف الضرورية للتغيير .

ومن ثم ، فأننا عندما نرى العدوان ، سوف نسميه عدوانا . وعندما نرى التخريب ، سوف نسميه تخريبا . وعندما نرى القمع ، سوف نسميه قمعا .

ان الأحداث في بولندا على سبيل المثال ، لا يمكن تجاهلها أو ايجاد التبريرات لها . ان الشعب البولندي يريد أن يكون سييدا في بلده . ان سنوات من الطفيان المنظم عجزت عن القضاء على هذه الرغبة ، ولا يمكن أن يفعل قانون الأحكام العرفية ذلك . ولكن الحقيقة في بولندا لابد أن تختفي اليوم في الأركان .

ولا يمكن ببساطة أن ننظر في الاتجاه الآخر والفرق السوفياتية تهاجم شعبا بأكمله في افغانستان . ان مقاومة شعب افغانستان ملحمة شجاعة من ملاحم عصرنا . ونحن نقل من قيمة هذه الشجاعة اذا لم نعترف بمصدرها .

ويتدخل وكلاء الاتحاد السوفياتي في دول كثيرة ، ويخلقون عهدا جديدا من الاستعمار في لحظة من التاريخ نجد فيها الشعوب في جميع أنحاء العالم رفعت عن كاهلها هذا النير .

كذلك لن نخجل عند الحديث عن مشكلات أخرى تؤثر على العالمين الحر والنامي . ان الكثير من بلدان العالم النامي تهددها أزمة ثقة في المؤسسات المالية والآثار المثبطة للاقتصاديات التي تسيطر عليها الدولة . ان الانكماش والحماائية المتصاعدة يهددان الاقتصادات النشطة بطبيعتها لكثير من الدول الغربية ويهددان التجارة بين الدول التجارية الكبرى في العالم . وان التحالفات الكبرى التي تعزز نمو العالم واستقراره - وأقصد بذلك منظمة حلف شمال الأطلسي والديمقراطيات الصناعية الغربية واليابانية - مهددة بضغط جديدة ومزمعة .

وأخيرا ، ان ظلال الحرب لا تزال تظلم مستقبلنا جميعا . وليس هناك من أمن نهائي في توازن نووي للربح . وليس هناك سلم في وقت نجد فيه عددا متزايدا من الأمم على استعداد لادخال جيوشها في حروب ومعارك لأسباب تبدو محلية ولكن لها آثارها الضارة على المستويين الاقليمي والعالمي على حد سواء .

ان قائمة المتاعب طويلة وخطر اليأس عظيم . ولكن هناك جانبا آخر للواقع الحالي ، انه واقع

أمل . فنحن نعيش في وقت هائل حافل بالفرص .

ان المؤرخين في المستقبل سوف يعجبون بالقطع بالمنجزات التي حققها البشر في النصف الأخير من هذا القرن . فلقد وسعنا من حدود الفكر - في العالم والبيولوجيا ، والهندسة والرسم والموسيقى والرياضيات والتكنولوجيا وفن المعمار - فيما يجاوز النقاط التي كان يمكن لأي شخص أن يتنبأ بها ، أو يأمل فيها . ونحن نعرف الكثير اليوم عن المحيطات والغابات والتكوين الجيولوجي وغير ذلك من المجالات التي كانت مجهولة لنا في الماضي . ونعرف عن الطفل الرضيع أو الدماغ الانساني أكثر مما تجمع لدينا من العلم في عشرة آلاف سنة قبل عصرنا . ونحن نتعلم لا نتاج الغذاء لنا جميعا ، ولم نعد عاجزين أمام تهديد المرض ، وأصبحنا نستكشف مجموعة الكواكب التي تشكل عالمنا كما لو كان ذلك أمرا عاديا يسيرا . لقد أصبحنا نواجه طبيعة الطبيعة ذاتها . ان الفرص عظيمة . وهذا ، أيضا ، واقع ، واضح .

وهكذا ، فان الواقعية توضح لنا عالما مضطربا ، ومع ذلك فانه عالم مليء بالأمل . هناك شرط أساسي واحد : ان السبيل الوحيد الذي يمكننا من تعزيز الامكانيات الانسانية يكمن في المحافظة على تلك الأحوال البالغة الأهمية - وأقصد بها أحوال الحرية والسلم - والدفاع عنهما وتوسيع نطاقهما . ان توق امريكا للسلم لا يجعلنا نتردد في تطوير قوتنا أو استخدامها اذا لزم الأمر . وفي الواقع ، ان وضوح حجم المشكلات التي تواجهنا يجعلنا حتما نقدر تقديرا واقعيا أهمية القوة الامريكية . ان قوة العالم الحر قوة تفرض الضبط وتدعو الى التلاقي مع الغير ، وتطمئن أولئك الذين يشاركون في العمل الخلاق الذي هو نتيجة رائعة للحرية .

ان القوة تعني وجود قوات عسكرية تضمن أن أمة اخرى لن تهددنا ، أو تهدد مصالحها أو أصدقائنا . ولكن عندما أتحدث عن القوة لا أعني القوة العسكرية وحدها . فبالنسبة للامريكيين ، فان القوة تقوم أيضا على قاعدة اقتصادية صلبة وحيوية اجتماعية في الداخل ومع شركائنا . والأهم من ذلك ، فان مصدر القوة الحقيقية يكمن في التزام امريكا الأخلاقي .

ان قلعة القوة الامريكية تكمن في القوة العسكرية ، من أجل السلم . ان الشعب الامريكي

لم يقبل قط الضعف أو التردد أو التخلي . ولن نضع مصيرنا في أيدي من لا يرحمون . والا مريكيون اليوم متحدون تماما حول ضرورة وجود دفاع قوى . وسوف تضمن ميزانية الدفاع لهذا العام أن الولايات المتحدة سوف تساعد أصدقاءها وحلفاءها في الدفاع عن أنفسهم - حتى نتأكد من أن السلم سوف يكون في نظر الجميع هو السبيل الوحيد المتاح في الشؤون الدولية .

والى جانب الاستعداد العسكرى والقدرات العسكرية ، لابد وأن يأتي الاستعداد لاستخدام ذلك من أجل السلم والعدالة والأمن . واليوم ، في بيروت فان مشاة البحرية الأمريكية - ومعهم حلفاؤنا من ايطاليا وفرنسا - يساعدون حكومة لبنان وقواتها المسلحة على ضمان سلامة الأفراد الذين يعيشون في هذه العاصمة المعذبة . ويؤسفني أن أعلن أنني قد علمت منذ قليل أن أحد مشاة البحرية الأمريكية قد قتل ، وجرح آخرون قرب مطار بيروت نتيجة لانفجار لغم .

ولكن مشاة بحريتنا يمثلون امتدادا للقوة الأمريكية ليس من أجل الحرب وإنما من أجل تحقيق السلم ، فهم هناك للتعجيل بوصول تلك اللحظة التي تغادر فيها كل القوات الأجنبية لبنان . ولا بد أن يكون هناك اتفاق مبكر على جدول زمني للتطبيق الكامل لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيها . ان لبنان يستحق عون العالم من أجل تحقيق السلم وإعادة بناء مجتمع مزدهر . وسوف تواصل أمريكا استعمال قواتها بحصافة وصلابة وتوازن . وننوي أن نحصل على احترام الخصوم ، وثقة الحلفاء والشركاء .

ان مصدر قوة أمريكا ، يكمن في الاقتصاد السليم . وفي وقت الانكماش فان الدول المصنعة والأقل نموا تعاني من تضخم رهيب وأسواق محدودة ، وطاقات غير مستغلة ، وتجارة راكدة ، وضغط متزايد من أجل الحماية ، وتفشي الاحساس بعدم اليقين وهو أكثر أعداء التوسع .

والولايات المتحدة بمواردها العلمية والانسانية الهائلة يمكن أن تنجو من عهد صراع واضمحلال اقتصاديين ولكن التزامنا الأدبي ومصلحتنا الشخصية يتطلبان منا استخدام قدراتنا التكنولوجية والانتاجية لبناء رخاء دائم في الداخل والاسهام في موقف اقتصادي سليم في الخارج . لقد بدأ الرئيس ريغان برنامجا جريئا ليدفع الاقتصاد الأمريكي الى الحركة . لقد انخفض معدل التضخم لدينا انخفاضاً حاداً وسوف نحافظ عليه عند هذا الانخفاض . ان هذا سيضيف استقراراً الى قيمة الدولار وسيعطي ثقة كبرى للأسواق المالية الدولية .

وسوف يؤدي الانخفاض الأخير في أسعار الفائدة الأمريكية الى مزيد من الاستثمارات داخل حدودنا وخارجها . ان عمليات المحافظة على الطاقة من خلال التسعير السوقي قد خفضت طلب الولايات المتحدة من امدادات الطاقة العالمية . ولقد انتهينا من حالة الركود . ان اقتصادنا الأمريكي مفتوحاً ومتزايداً سوف يتيح أسواقاً جديدة للسلع والخدمات التي تنتج في أماكن أخرى ، وفرصاً جديدة للاستثمار الأجنبي . وحيث اننا نهتم باستعادة الاقتصاد العالمي لحالته الجيدة فان الآخرين سوف يستفيدون أيضاً باستعادة اقتصادنا لقوته .

ومن أجل تحقيق مزيد من الرخاء ، لابد أن نعمل على نحو تعاوني من أجل القضايا الدولية . ان اغراء السياسات التجارية الحمائية لابد أن يقاوم في كل مكان ، سواء كان ذلك في الولايات المتحدة أو في العالم بأسره ، وسواء اتخذ ذلك شكل قيود صريحة على الاستيراد أو دعم للصادرات ، أو مزيد من الهوامج الداخلية . ان هذه الأمور تشوه التجارة العالمية وتعيق النمو في كل مكان . فلنصمم على أن نجعل الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في تشرين الثاني /نوفمبر وقتا لوقف هذه الضغوط الحمائية ولإعادة تنشيط الجهود الايجابية من أجل نظام تجارى أكثر انفتاحا .

ان آثار الديون الخارجية لكثير من الدول لابد أن تفهم ، فمن الممكن معالجة مشكلات الدين المباشرة اذا ما استخدمنا حسن الادراك وتجنبنا التدابير التي تشيع القلقة ، ولكن حجم الدين الخارجي سوف يقلل قطعا من الموارد المتاحة للاقراض في المستقبل من أجل أغراض التنمية . وبعد التكيف الاقتصادي أمرا حتميا . ويمكن لصندوق النقد الدولي أن يهيئ معونة ومشورة حاسمتين لأية دولة في الجهود الرامية لتلطيف عملية التكيف . ويمكن للترتيبات الجديدة الخاصة بالاقتراض ، التي اقترحتها الولايات المتحدة ، أن تلعب دورا ذا أهمية قصوى في هذه العملية .

ويجب الاعتراف بأهمية التقليل من تدخل الحكومة في الأسواق . ولابد أن يكون لكل أمة الحق في تنظيم مجتمعها بالشكل الذي يراه سكانها ، ولكن لا يمكن تجاهل الواقع الاقتصادي . فهذه الحقائق تبين بكل وضوح أن الاقتصادات الموجهة في العالم قد فشلت فشلا ذريعا في الوفاء باحتياجات شعوبها . والبلدان المصنعة التي تتمتع بالرخاء حديثا هي تلك التي تكون الأسواق فيها أكثر حرية وانفتاحا .

ان عماد قوتنا هو شخصيتنا الأخلاقية والروحية .

ومصادر القوة الحقيقية أعمق بكثير من القوة الاقتصادية أو العسكرية . انها تكمن في تفاني شعبنا الحر الذي يعرف مسؤولياته . والمؤسسات الأمريكية هي مؤسسات حرة بابها مفتوح لكل شخص وهي مؤسسات تقوم على أن الحكومة خادمة للشعب الذي له أن يحاسبها . ان تساوى الفرص ، والضمانات القانونية السليمة والمحاكمات العلنية عن طريق المحلفين وحرية العقيدة والكلمة والاجتماع ،

وميثاق الحقوق ، وضمانات الحرية والحكومة المحدودة ، كل هذه قد توصلنا اليها بقرون مـمـنـ المعاناة . ولأننا نهتم بهذه القيم الانسانية لأنفسنا ، فانه مما يقلقنا ولنا الحق في ذلك ، اسـاءة استخدام الحرية والعدالة والمبادئ الانسانية خارج حدودنا . وهذا يدفعنا الى أن نتكلم ونعمل من أجل المسجونين بسبب العقيدة ، وأن نعمل ضد الارهاب وضد الاسكات الوحشي للجنـة السوفياتية لرصد تنفيذ نتائج مؤتمر هلسنكي . ان هذا يدفعنا الى الاشتراك في الاستعراض الدوري لتطبيق حقوق الانسان ، بالنسبة لأنفسنا وللآخرين . اننا نرحب بأى فحص لنظامنا . ولا ندعى الكمال لأنفسنا ونعرف هذه الحقيقة ولكن ليس لدينا ما نخفيه .

ان ايماننا بالحرية يقود سياستنا هنا في الأمم المتحدة وفي كل مكان ، ولهـــــــذا فان الولايات المتحدة ستواصل في هذا المحفل اصرارها على العدل والتوازن والحقيقة ، ونعتبر مناقشة حقوق الانسان أمرا جوهريا ونصرًا على الأمانة في استخدام اللغة وسنكشف المتناقضات والكيــــل بمكيالين والأكاذيب ولن نتنازل عن التزامنا بالحقيقة .

ان العالم أمامه عمل لا بد من أدائه ، هذا ما يراه الواقعيون والعمليون والأحـرار .
 ومتفهم واضح للظروف المضطربة التي تحيط بنا في هذه المرحلة ومقدرة معززة للعمل ، كذ لك فاننا
 نحتاج الى البصيرة لنرى ما وراء الحاضر .

كلنا في هذه القاعة نمثل دولا يجب أن تفهم وتقبل حتمية الاشتباك المعتدل في القضايا المعروضة علينا ، وضرورة تخطي ذلك الى الأحداث التي نشترك فيها . وسواء كنا نسعى الى احلال السلم في النزاعات الاقليمية ، أو حسم الخلافات التجارية ، فان وقت الحلول المفروضة قد ولى . ان الفتح ، والضغط والرضوخ للاكراه كانت أمورا شائعة في عهود ليست بعيدة ، ولم تعد كذلك اليوم . ولن يجد منا كل راغب في الانصراف الى معالجة شواغله الاستجابة بصورة آلية . ولكن عندما يحين أوان المفاوضات ، فان أمريكا على استعداد لأن تبدأ العمل في انجاز جدول الأعمال العالمي ، وأن تقوم بذلك على نحو يسمح للجميع بأن يخرجوا أفضل حالا وأكثر أمنا مما كانوا عليه في الماضي .

اننا يمكن أن نعالج مشاكلنا بشكل أكثر ذكاءً ونفهم متبادل وذلك عندما ندرك هــهـهـه

المشاكل كتعبير عن المعضلات الأساسية للإنسانية . وفي أحوال نادرة ، نواجه بمسائل بسيطة يختلط فيها الصواب والخطأ ، والخير والشر . وهؤلاء الذين لا يتحملون العبء المباشر للمسؤولية في القرار وفي العمل هم وحدهم الذين يمكنهم الانغماس في انكار هذه الحقيقة . ان مهمة الحكم هي الفصل بين قضيتين - أوعدة قضايا - ينطوى كل منها في كثير من الأحيان على دعوى عادلة . وعلى هذا الأساس ، فان الولايات المتحدة على استعداد لأن تحاول حل المشاكل الخاصة بعصرنا - أن تتغلب على المفوضى والحرمان والأخطار المتزايدة التي يتسم بها عصر تعميل فيه الافكار والثقافات الى التصادم ، وتهدد فيه التكنولوجيات بأن تسبق في سرعة تقدمها مؤسساتنا التي تراقبها .

اننا نقوم بمفاوضات وجهود لايجاد الحلول لمشاكل تؤثر على كل جزء من هذا العالم وكل جانب من جوانب حياتنا فيه . واسمحوا لي ان اتناول مسألتين منها معكم .
ان العذاب الذى يعاني منه الشرق الاوسط الآن يتجاوز قدرة النشرات الاخبارية أو الخطب في التعبير عنه ؛ انه جرح يكرى وجداننا . فالمنطقة تعيش في غليان مستمر . والاضطراب يندلع ويتحول الى عنف وارهاب وتمرد ونزاعات اهلية . وتتوالى الحرب بعد الحرب . ومن الواضح للجميع في هذه القاعة ان السلم الدولي والامن والتقدم التعاوني أمور لا يمكن التوصل اليها بحق ما لم تتم تسوية هذا النزاع الاقليمي الرهيب .

لقد شهدنا جميعا في الشهور الاخيرة ما يعد تذكرة صارخة للحاجة الى مفاوضات سلمية عملية في الشرق الاوسط . واذا نظرنا الى امم العالم التي هي بحاجة الى السلم ، وهي جديرة به ، نجد ان اسرائيل تشغل مكان الصدارة . واذا نظرنا الى شعوب العالم التي هي بحاجة الى مكان يمكنها ان تجد فيه هويتها حقا ، وهي جديرة به ، نجد ان المطلب الفلسطيني لا يمكن انكاره .

ولكن اسرائيل لا يمكنها الحصول على سلم دائم الا في السياق الذى يحقق فيه الشعب الفلسطيني ايضا حقوقه المشروعة . وبالمثل ، فان الشعب الفلسطيني لن يتمكن من تحقيق حقوقه المشروعة الا في السياق الذى يعطي لاسرائيل ما لها من حق واضح في المطالبة به ، أى ان تعيش، وتعيش في سلم وأمن .

وهذا النزاع الذى يعد اعقد النزاعات الدولية لا يمكن حسمه عن طريق القوة ، ولا يمكن لقوة الجيوش او عنف الارهابيين ان ينجحا في فرض ارادة القوى على الضعيف . ولا يمكن تسوية ذلك النزاع ببساطة عن طريق البلاغة في الكلام حتى بأدق الوثائق صياغة . انما يمكن حسمه فقط عن طريق الاخذ والعطاء في مفاوضات مباشرة تؤدي الى اقامة ترتيبات عملية وواقعية . وبعبارة اخرى ، لن يمكن تسوية هذا النزاع الا من خلال العمل المضني . وبالنسبة لأولئك الذين يعتقدون بأنه ليس هناك تناقض بين السلم الدائم لاسرائيل والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني — وبالنسبة لأولئك الذين يعتقدون ان كليهما جوهرى للسلم وانه لا يمكن تحقيق احدهما دون الآخر، يمكن

ان تكون المهمة حقيقة مهمة من المهام التي ينكب عليها المرء بشغف رغم ما فيها من عناء .

في ١ ايلول / سبتمبر دعا الرئيس ريغان أطراف النزاع العربي الاسرائيلي أن يبدأوا بداية جديدة على طريق السلم في الشرق الاوسط . وان اتفاقات كامب دافيد التي تستند أساسا الى قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) ، بصيغته الخاصة بالسلم في الاقليم ، مازالت صالحة لمن يقبلون هذه الدعوة للانضمام اليها في هذه الرحلة . ان الطريق لن يكون سهلا ، ولكن الرئيس ريغان قد قدم في بيانه مجموعة من الاقتراحات من شأنها ان تجعل الرحلة اكثر أمنا وسهولة بالنسبة لأولئك الذين لديهم الاستعداد للمشاركة في هذا الجهد .

وانني ادعو جميع الاطراف المعنية لقبول الدعوة التي وجهها الرئيس ريغان لأن تسارع بتحقيق السلم الصادق في الشرق الأوسط .

بالاضافة الى الحاجة الحتمية لحسم المشاكل الاقليمية ، هناك حتمية عالمية على نفس الدرجة من الاهمية ألا وهي وقف تكديس الاسلحة في العالم وعكس مساره . وكأمريكي فأنني ادرك بأن الرقابة على التسليح ونزع السلاح هي مسؤولية خاصة تقع على عاتق اقوى دولتين في العالم ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . وبوصفي امريكي ، استطيع ان ابلغكم بأننا نقوم بمسؤوليتنا للسعي من اجل الحد من الاسلحة التقليدية والنووية وخفضها الى ادنى حد ممكن .

لقد عرض الرئيس ريغان ، وهو يضع هذا الهدف نصب عينيه ، برنامجا شاملا بشأن خفض الاسلحة عن طريق التفاوض . وفي اوروبا الوسطى ، وهي اكثر المناطق تسليحا على هذا الكوكب ، يسعى الحلفاء الغربيون الى خفض كبير في كل من قوات منظمة حلف شمال الاطلسي وقوات حلف وارسو وذلك بشكل متعادل . ولتحقيق هذا الهدف ، قدمنا مؤخرا اقتراحا جديدا يستهدف احياء المحادثات في فيينا بشأن تحقيق تخفيضات متبادلة ومتوازنة للقوات العسكرية .

في مجال الاسلحة الاستراتيجية ، أخذت الولايات المتحدة زمام المبادرة بالدعوة الى خفض عدد الرؤوس النووية التي يمكن للقذائف الامريكية والسوفياتية التسيارية ان تحملها بنسبة الثلث . وفي المحادثات التي تجرى في جنيف والمتعلقة بالقوى النووية متوسطة المدى ، تعدت

الولايات المتحدة ذلك بأن طلبت من الاتحاد السوفياتي الموافقة على اقتراح جسور يقضي بإزالة فئة بكاملها من الاسلحة من ترسانات الجانبين .

ولكن نظرا لاهمية هذه المفاوضات ، فان مشكلات الرقابة على التسلح لا يمكن تركها للقوتين العظميين ، اذ ان التهديد بالانتشار النووي يمتد الى كل منطقة من العالم ويتطلب اهتماما وطاقة من جانب كل حكومة . وهذه ليست مسؤولية الدولتين العظميين وحدهما أو حتى بصفة اساسية . ان البلدان غير الحائزة على الاسلحة النووية لن تكون اكثر امنا اذا ما اضيف التهيب النووي الى النزاعات الاقليمية المهلكة الموجودة فعلا ولن تكون الامم النامية اكثر رخاء اذا ما حولت الموارد النادرة والمواهب العلمية الى الاسلحة النووية ووسائل نقلها .

ولسوء الحظ ، عندما تصبح المهمة اكثر اهمية فانها تصبح اكثر صعوبة . هناك كميات هائلة من المواد الخطرة تنتج ، ويظهر موردون جدد ممن يفتقرون الى الالتزام الواضح بعدم الانتشار ، ولكن التكنولوجيا التي ساعدت في خلق المشاكل يمكنها ان تهيب الحلول ايضا . ان القيام بعمل قوى لتعزيز الحواجز التي تقف في طريق العدوان ولتسوية الخلافات بصورة سلمية انما يقضي على اسباب عدم الامن التي هي أصل المشكلة . وسوف تعمل الولايات المتحدة من جانبها على احكام الرقابة على الصادرات وذلك لتعزيز قبول اكثر مدى للضمانات ، وللحث على اتخاذ اجراءات فعالة حيثما يكون هناك انتهاك للاتفاقات ، وللعمل على تعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وكما أوضح عملنا في الاسبوع الماضي في فيينا ، فاننا لن نقبل أية محاولات ترمي الى اضعاف الطابع السياسي على مثل هذه المؤسسات الحيوية او الى نزع قوتها .

لعل اكثر العبارات شيوعا على ألسنة الامريكيين لما يزيد على القرنين الماضيين من حياتنا هي " لا يمكنك ايقاف التقدم " . ان لدى شعبنا اعتقادا على الدوام بأن مستقبل أى شعب حر سيكون طيبا .

تستمر الولايات المتحدة في تقديم هذه الرؤية للعالم . وبهذه الرؤية ، وبالحرية فسي العمل بابداع ، ليس هناك ما يجعل الشعب ذا النوايا الطيبة يخشى شيئا .

لست هنا لاؤكد لكم ، على أية حال ، بأن الطريق سيكون سهلا أو سريعا أو ان المستقبل

يمكن ان يكون مضيئا . وهناك قصيدة كتبها الشاعر كارل ساندبيرغ يطلب فيها مسافر من ابي الهول ان يتكلم ويخبره بخلاصة حكمة الاجيال جميعها ويتكلم ابو الهول . وتقول كلماته : " لا تتوقع الكثير". وهذه نصيحة طيبة لنا جميعا هنا . فهذا لا يعني ان الانجازات العظيمة بعيدة المنال عنا ، اذ يمكننا ان نعمل على صياغة علاقات دولية بناءة بصورة اكبر ، ونعطي ابناؤنا فرصة أفضل للحياة . ولكن هذا يعني في الواقع ان المخاطرة ، والألم ، والنفقات ، وفوق كل شيء الجسد ، كلها أمور لا زمة لجعل هذه الانجازات في متناول ايدينا .

يجب ان نعترف بالطابع المعقد والمحير لهذا العالم . وينبغي ألا ننغمس في الاوهام المتمثلة في محاولات تحقيق الكمال ، او الخطط التي لا يمكن تنفيذها ، او الحلول التي يتم التوصل اليها تحت الضغط . ان على القادة مسؤولية في عدم اشباع الرغبة المتزايدة في الوعود السهلة والتعهدات الضخمة . ان الحقيقة المجردة تتمثل في اننا نواجه احتمال تحقيق القليل من الانجازات الحاسمة او المثيرة . ونواجه ضرورة تكريس طاقاتنا وابداعنا للكفاح الطويل من اجل تحقيق النجاح النهائي .

هذا هو نهج بلادى — لاننا نرى ، ليس فقط الحاجة ، بل الامكانية في تحقيق تقدم كبير على جبهة عريضة . وعلى سبيل المثال ، برغم الخلافات المتأصلة بيننا وبين الاتحاد السوفياتي فان من يقومون بالتفاوض من كلا الجانبين يعملون سوية في جهد جاد وعملي بهدف التوصل الى الرقابة على التسلح .

ان الرئيس ريغان قد أصدر دعوة هامة الى عقد مؤتمر دولي حول النفقات العسكرية . وان التحقيق لنظام مشترك للمحاسبة والابلاغ يعتبر شرطاً مسبقاً للاتفاق التالي حول الحد أو خفض مـن الميزانيات الدفاعية . ان مبادرة حوض الكاريبي تربط بشكل حاسم بين التنمية الاقتصادية والحرية الاقتصادية . ويمكن أن تكون نموذجاً يحتذى به للتعاون العادل والمثمر بين اقتصادات تختلف اختلافاً شاسعاً في الحجم والطابع . ان السبل الديموقراطية مفتوحة لاجل الاستقرار واحراز التقدم في الجنوب الافريقي عن طريق استقلال ناميبيا في ظل شروط مقبولة دولياً .

ان الواقعية والاستعداد للعمل الشاق الطويل المدى من أجل التوصل الى حلول يتم الاتفاق عليها بحرية هما عنصرا الأسلوب الذي نقترحه للتفاوض . وهذه هي الرسالة والعرض اللذان تتقدم بهما حكومتى اليكم اليوم .

لقد بدأت ملاحظاتي هنا اليوم بكلمة شخصية غير رسمية وسأنهي خطابي بنفس الروح . طيناً أن نتحدى بروح التصميم والثقة ، وطنياً أن نستعد للمتاعب ، إلا أننا ينبغي أن نكون متفاulin على الدوام . وهذه الكيفية فان النتائج الهائلة للفكر والتصور الانساني يمكن أن تشارك فيه جميع الأجناس والأمم التي نمثلها في هذه القاعة .

لقد عرّسلف لي في وزارة الخارجية ، وصورته معلقة في حجرتي ، عن جوهر نهج أمريكياً ازاء المخاطر التي يواجهها العالم ومعضلاته . وقال اننا لا بد أن نعمل " بقلب جسور وضمير نقسي ولا ندع مطلقاً لليأس طريقاً اليها " . هذه هي عبارة جون كوينسي ادامس ، قالها منذ نحو قرن ونصف قرن . وأطهدكم شخصياً اليوم أننا سوف نستمر في العمل بنفس الروح ونفس التصميم وبذلك الثقة في المستقبل .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥